ملف النظام البيئي

منطقة التنوع الحيوي الساخنة في حوض البحر الأبيض المتوسط

التحديث لعام 2024

الملخص الفني الموسع

ديسمبر 2024

فهرس المحتويات

1. مقدمة 3

2. خلفية الموضوع..... 5

3. المرحلتان الأولى والثانية من استثمار صندوق الشراكة البيئية الحرجة (CEPF): لمحة عامة والدروس المستفادة 6

4. الأهمية البيولوجية للمنطقة الساخنة..... 10

5. النتائج البيئية المرتقبة للحفاظ على المنطقة الساخنة..... 11

5.1 مقدمة..... 11

5.2 النتائج المتعلقة بالأنواع 11

5.3 مخرجات المواقع 12

5.4 مخرجات الممرات..... 13

6. الأهمية البيولوجية للمنطقة الساخنة..... 15

6.1 السياق..... 15

6.2 الاتجاهات الديموغرافية والاجتماعية..... 15

7. السياق الاجتماعي والاقتصادي للمنطقة الساخنة..... 16

8. السياق السياسي للمنطقة الساخنة 18

9. التهديدات التي تواجه التنوع البيولوجي في منطقة النقاط الساخنة..... 19

10. التغيرات المناخية..... 21

11. تقييم الاستثمارات الحالية في مجال الحفاظ على البيئة..... 22

12. التركيز الاستثماري لصندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية الحرجة(CEPF) 23

12.1 الدول المؤهلة..... 23

12.2 المبادئ التوجيهية لإجراءات صندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية الحرجة(CEPF) 23

12.3 خلفية التوجهات الاستراتيجية 24

13. الاستراتيجية الاستثمارية والبرامجية لصندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية الحرجة (CEPF) للفترة 2025-2030 26

التوجيه الاستراتيجي 1: دعم الشراكات المحلية للحفاظ على التنوع البيولوجي الساحلي ذي الأهمية العالمية 28

التوجيه الاستراتيجي 2. تعزيز قيمة النظم البيئية للمياه العذبة وتعزيز حمايتها واستعادتها وتحسين إدارتها..... 30

التوجيه الاستراتيجي 3: تعزيز الممارسات التقليدية لاستخدام الأراضي التي تحافظ على التنوع البيولوجي في الممرات ذات الأولوية..... 33

التوجيه الاستراتيجي 4: تعزيز مشاركة المجتمع المدني لدعم الحفاظ على النباتات المهددة ومجتمعات النباتات 36

التوجيه الاستراتيجي 5: تسهيل تطوير مجتمع قوي ومرن من منظمات المجتمع المدني المعنية بالحفاظ على البيئة

..... 38

التوجيه الاستراتيجي 6: تقديم القيادة الاستراتيجية والتنسيق الفعال للاستثمارات في مجال الحفاظ على البيئة من خلال فريق تنفيذي إقليمي..... 40

14. إطار النتائج..... 42

15. الاستدامة..... 46

1. مقدمة

تأسس صندوق الشراكة البيئية الحرجة (CEPF) في عام 2000، وأصبح رائدًا عالميًا في تمكين المجتمع المدني من المشاركة والتأثير في الحفاظ على بعض من أكثر المناطق تنوعًا بيولوجيًا في العالم. وتعتبر CEPF مبادرة مشتركة بين الوكالة الفرنسية للتنمية(AFD) ، ومنظمة الحفظ الدولية(CI) ، والاتحاد الأوروبي(EU) ، ومؤسسة هانز ويلزدورف، وصندوق البيئة العالمي(GEF) ، وحكومة اليابان، والبنك الدولي. باعتبارها إحدى المؤسسات المؤسسة، تدير منظمة الحفظ الدولية البرنامج العالمي وتستضيف الأمانة العامة لمبادرة CEPF

وفي هذا السياق، تعد منطقة التنوع البيولوجي الساخنة في حوض البحر الأبيض المتوسط ثاني أكبر منطقة ساخنة في العالم وأكبر المناطق ذات المناخ المتوسطي من بين خمس مناطق مماثلة في العالم. وتمتد على 2,085,292 كم²، وتغطي من الغرب إلى الشرق من البرتغال إلى الأردن، ومن الشمال إلى الجنوب من شمال إيطاليا إلى تونس. كما تشمل أجزاء من إسبانيا، وفرنسا، ومعظم دول البلقان، وتركيا، وأجزاء من منطقة الشرق الأوسط، ومصر، وليبيا، والمغرب، والجزائر، بالإضافة إلى حوالي 5,000 جزيرة متناثرة حول البحر الأبيض المتوسط. إلى الغرب من البر الرئيسي، تضم المنطقة الساخنة عددًا من الجزر الأطلسية: جزر الكناري(Canary Islands) - ماديرا (Madeira) - سيلفاجنز(Selvagens Islands) - جزر الأزور (Azores)- كابو فيردي(Cabo Verde) (الشكل 1.1).

في عام 2012، بدأ صندوق الشراكة البيئية الحرجة (CEPF) برنامجًا استثماريًا لمدة خمس سنوات في منطقة التنوع البيولوجي الساخنة في حوض البحر الأبيض المتوسط، مما أسفر عن منح 108 تمويلات لعدد 83 منظمة مختلفة في 12 دولة، بقيمة إجمالية بلغت 11 مليون دولار أمريكي. أما المرحلة الثانية فقد بدأت في عام 2017 واستمرت حتى عام 2024 (مع تمديدات)، وجرى منح 200 تمويل إضافي لعدد 133 منظمة في 13 دولة، بقيمة إجمالية بلغت 13.9 مليون دولار أمريكي. منذ بداية الاستثمار، شهدت بعض أجزاء المنطقة تغييرات سياسية كبيرة عرفت مجتمعة بالربيع العربي، والتي كان لها تأثيرات عميقة على الاستقرار والاقتصادات، وكذلك على دور وفرص المجتمع المدني في هذه الدول. علاوة على ذلك، استمرت الحرب في سوريا، وكان انعدام الأمن عقبة أمام الأنشطة البيئية في أجزاء من ليبيا، وكذلك في بعض المناطق الأخرى إلى حد أقل. كما كان لجائحة كوفيد-19 تأثير كبير على حياة الناس في المنطقة وأثرت على تنفيذ البرنامج، خاصة في عامي 2020 و2021. ومؤخراً، أثر التطور الدراماتيكي للوضع الأمني والجيوسياسي في الشرق الأوسط، خاصة في فلسطين ولبنان، على السكان والمنظمات في هذه المنطقة من النقطة الساخنة.

لقد أثرت الاضطرابات السياسية وانعدام الأمن فضلاً عن انعدام اليقين الاقتصادي العالمي والجائحة على أحد العوامل الرئيسية للنشاط الاقتصادي في المنطقة، وهو السياحة. كما أن تزايد السكان والنشاط الاقتصادي الناتج عن ذلك يزيد من الطلب على الطاقة والمياه والبنية التحتية. في هذا الصدد، من شأن تغير المناخ أن يزيد من تفاقم المشكلة، حيث تعاني جميع دول الجزء الجنوبي من النقطة الساخنة من نقص المياه. علاوة على ذلك، أدى تزايد عدد وحجم الاستثمارات في قطاع المياه إلى أضرار لا يمكن إصلاحها في دورة المياه الهشة للأحواض المائية الصغيرة في المنطقة الساخنة.

الشكل 1.1 موقع منطقة التنوع البيولوجي الساخنة في حوض البحر الأبيض المتوسط

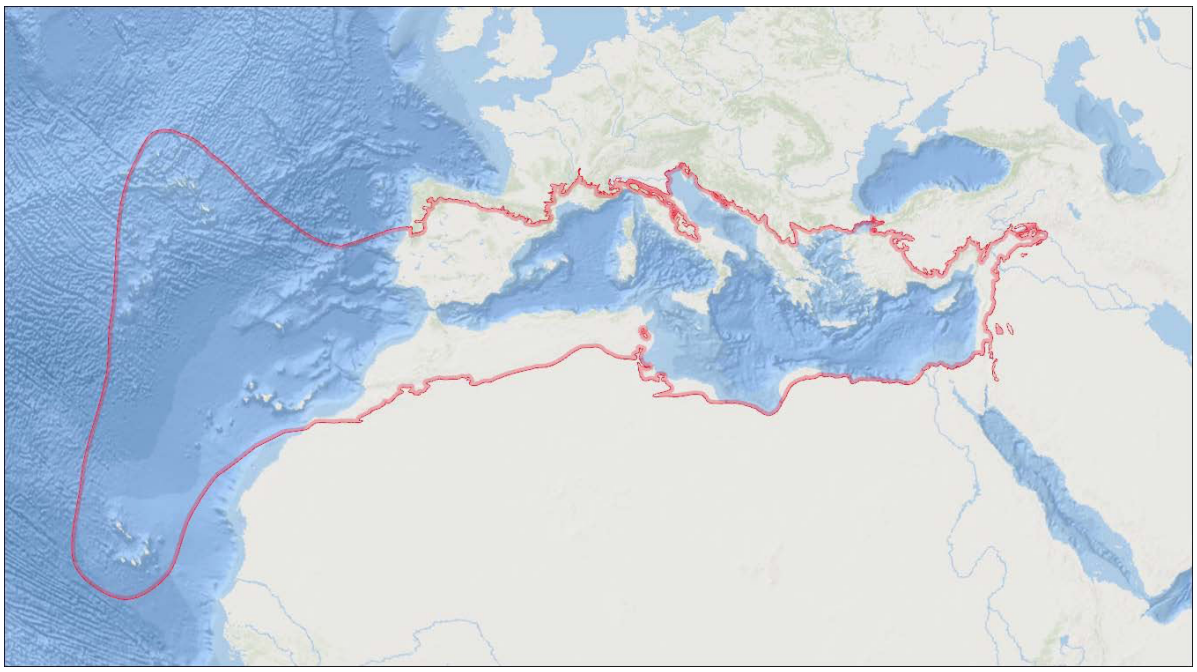

2. خلفية الموضوع

يقدم ملف النظام البيئي لمحة عن منطقة التنوع البيولوجي الساخنة في حوض البحر الأبيض المتوسط، موضحًا أهميتها في الحفاظ على التنوع البيولوجي والتهديدات الرئيسية التي تواجهه، فضلاً عن السياق الاجتماعي الاقتصادي والسياسي الذي تتم فيه أنشطة الحفظ. كما يتضمن تقييمات لتأثيرات تغير المناخ على التنوع البيولوجي في المنطقة، بالإضافة إلى تحديد نتائج الحفظ على مستويات الأنواع والمواقع والممرات، مع تحديد الأولويات الاستثمارية في هذا المجال.

واستنادًا إلى ذلك، يختتم الملف باستراتيجية استثمارية لمدة ست سنوات تركز على جهود الحفظ التي يقودها المجتمع المدني في المنطقة الساخنة. تتضمن الاستراتيجية مجموعة من الفرص التمويلية الاستراتيجية، المعروفة بالتوجهات الاستراتيجية، والتي تنقسم إلى أولويات استثمارية تحدد الأنشطة المؤهلة للحصول على التمويل. في هذا السياق، يمكن للمنظمات غير الحكومية أو الأفراد تقديم مشاريع تسهم في تنفيذ الاستراتيجية من خلال معالجة أحد الأولويات الاستثمارية على الأقل. ويلاحظ أن ملف النظام البيئي لا يتضمن مفاهيم مشاريع محددة، حيث ستقوم المنظمات بتطوير هذه المفاهيم ضمن طلبات التمويل الخاصة بها. وأخيرا، يطلب من المتقدمين تقديم مقترحات مفصلة تحدد التدخلات ومؤشرات الأداء المستخدمة لتقييم نجاح مشاريعهم.

الجدول 2.1. الدول المشمولة في ملف النظام البيئي

الدولة	الاستثمار السابق لصندوق الشراكة البيئية الحرجة(CEPF)	الإقليم الجغرافي الفرعي
البانيا	نعم	البلقان
البوسنة والهرسك	نعم	
كوسوفو	لا	
جمهورية مقدونيا الشمالية	نعم	
مونتينيغرو (الجبل الأسود)	نعم	
العراق	لا	الشرق الأوسط
الأردن	نعم	
لبنان	نعم	
فلسطين	نعم	
سوريا	لا	
الجزائر	نعم	شمال أفريقيا
مصر	نعم	
ليبيا	نعم	
المغرب	نعم	
تونس	نعم	
كابو فيردي (جمهورية الرأس الأخضر)	نعم	ماكارونيسيا
تركيا	غير مشمول في الاستثمارات المتوسطية	تركيا

3. المرحلتان الأولى والثانية من استثمار صندوق الشراكة البيئية الحرجة (CEPF):

لمحة عامة والدروس المستفادة

1.3 استراتيجية الاستثمار والنتائج للمرحلة الأولى والثانية

تم صياغة ملف النظام البيئي[1] الذي وجه المرحلة الأولى من استثمار صندوق الشراكة البيئية الحرجة (CEPF) في منطقة التنوع البيولوجي الساخنة في حوض البحر الأبيض المتوسط عام 2010، من خلال عملية شاملة شارك فيها أكثر من 100 خبير من المجتمع المدني، والجهات المانحة، والأطراف الحكومية في المنطقة. وحدد الملف الأولويات الجغرافية للاستثمار، التي تشمل 70 منطقة ذات أهمية للتنوع البيولوجي (KBAs) مؤهلة للاستثمار، بالإضافة إلى ستة ممرات ذات أولوية. وتضمنت استراتيجية استثمار صندوق الشراكة البيئية الحرجة (CEPF) للمرحلة الأولى 13 أولوية استثمارية تم تجميعها تحت أربعة توجهات استراتيجية:

1. تعزيز مشاركة المجتمع المدني في إدارة المناطق الساحلية المتكاملة للحد من الآثار السلبية للتنمية الساحلية في ثلاثة ممرات ذات أولوية (جنوب غرب البلقان؛ شبه جزيرة سيرينايكا؛ وجبال ومرتفعات ومستنقعات تل الجزائر وتونس)، وفي 20 منطقة ساحلية وبحرية ذات أهمية للتنوع البيولوجي في ممرات أخرى.
2. إنشاء إدارة مستدامة لحوض المياه والاستخدام الحكيم للموارد المائية مع التركيز على ممرات الأولوية التالية: (1) جبال الأطلس. (2) جبال طوروس. (3) وادي العاصي وجبال لبنان. (4) جنوب غرب البلقان.
3. تحسين حالة الحفظ والحماية لـ 44 منطقة ذات أهمية للتنوع البيولوجي.
4. توفير القيادة الاستراتيجية والتنسيق الفعّال لاستثمار صندوق الشراكة البيئية الحرجة (CEPF) من خلال فريق تنفيذ إقليمي.

هذا، وكانت أولى استثمارات صندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية الحرجة (CEPF) في منطقة البحر الأبيض المتوسط مقتصرة على 12 دولة خلال المرحلة الأولى. ولم يتم تأمين التأييد الوطني لكل من مصر وتركيا، بينما حالت الأوضاع السياسية والأمنية دون تنفيذ الأعمال في سوريا. وكانت كرواتيا مؤهلة لفترة قصيرة قبل انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي. تم تحديد سلطة الإنفاق في البداية بمبلغ 10 ملايين دولار أمريكي، ثم تم زيادتها إلى 11 مليون دولار أمريكي في عام 2013، مع التزام صندوق MAVA بتوفير تمويل إضافي. دعم صندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية الحرجة 108 مشاريع في الدول الاثني عشر المؤهلة، تم توزيعها بالتساوي بين المنح الكبيرة والصغيرة، حيث كانت المنح الصغيرة لا تتجاوز 20,000 دولار أمريكي في ذلك الوقت. تم إسناد دور فريق التنفيذ الإقليمي إلى ائتلاف من منظمة بيرد لايف الدولية وشركائها. تم إعداد التقييم النهائي [2] في عام 2017. ومن أبرز الآثار التي تحققت في المرحلة الأولى ما يلي:

حماية التنوع البيولوجي

- أنشطة في 65 منطقة ذات أهمية خاصة (KBAs)
- تعزيز إدارة 51 منطقة ذات أهمية خاصة، تغطي 2,177,000 هكتار
- إنشاء ثماني مناطق محمية جديدة، تغطي 27,651 هكتار
- إعلان 11 منطقة محمية جديدة نتيجة للاستثمار في المرحلة الأولى، تغطي 54,502 هكتار (تم الإعلان عن بعضها رسميًا بعد عدة سنوات من إغلاق المرحلة)
- مشاريع لدعم إدارة 30 منطقة محمية. تم تحسين إدارة 80% من المناطق المحمية المستهدفة (وفقًا لأداة تتبع فعالية الإدارة)، تغطي 1,114,000 هكتار
- تحسين إدارة الموارد الطبيعية في 1,485,000 هكتار من الأراضي الزراعية المنتجة، من خلال التعاون مع المجتمعات المحلي

تعزيز المجتمع المدني

- 91 منظمة مستفيدة
- 81% من المنح موجهة إلى منظمات المجتمع المدني الوطنية والمحلية (60% من التمويل)

[1] www.cepf.net/resources/ecosystem-profile-documents/mediterranean-basin-ecosystem-profile-0

[2] www.cepf.net/resources/investment-analysis/mediterranean-basin-final-assessment

- 72 % من المنظمات شهدت زيادة في قدراتها كما تم رصده بواسطة أداة تتبع قدرة المجتمع المدني (16% منها شهدت زيادة تفوق 25%)
- تم إنشاء ثماني شبكات للمجتمع المدني، ودعم 11 شبكة إجماليًا.

تحسين سبل العيش

- 48 مشروعًا شملت أنشطة الحفاظ على البيئة من خلال المجتمعات المحلية
- 12,000شخص حصلوا على زيادة في الإيرادات من خلال أنشطة سبل العيش
- تم خلق 400 وظيفة في السياحة البيئية والمشاريع الصغيرة في جميع أنحاء المنطقة.

الظروف المواتية

- تقييم مناطق المياه العذبة ذات الأهمية الخاصة لعدد 12 دولة في حوض البحر الأبيض المتوسط
- تقييم مناطق النباتات الهامة في لبنان وكابو فيردي
- تأثير 15 سياسة أو قانون أو تنظيم، مما ساهم في دمج حماية التنوع البيولوجي في السياسات في سبع دول.

تم اعتماد الملف البيئي الثاني في عام 2017، بعد عملية شاملة شارك فيها أكثر من 500 جهة معنية. تضمنت الاستراتيجية الجديدة ستة اتجاهات استراتيجية:

1. دعم المجتمع المدني لتمكين أصحاب المصلحة من تنفيذ نهج متكاملة للحفاظ على التنوع البيولوجي في المناطق الساحلية.
2. دعم الإدارة المستدامة لمناطق تجميع المياه من خلال نهج متكاملة لحماية التنوع البيولوجي المائي المهدد.
3. تعزيز الحفاظ على الممارسات التقليدية لاستخدام الأراضي اللازمة للحفاظ على التنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط في الممرات ذات القيمة الثقافية والتنوع البيولوجي العالية.
4. تعزيز مشاركة المجتمع المدني لدعم حماية النباتات المهددة بشدة أو ذات النطاق المحدود.
5. تقوية المجتمع الإقليمي لحماية البيئة من خلال تبادل أفضل الممارسات والمعرفة بين الممولين عبر المنطقة.
6. توفير القيادة الاستراتيجية والتنسيق الفعّال للاستثمار في صندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية الحرجة (CEPF) من خلال فريق التنفيذ الإقليمي.

استمر الاستثمار في نفس البلدان التي شملها البرنامج في المرحلة الأولى، مع إضافة استثمارات جديدة في مصر وفلسطين، حيث تم إدراج فلسطين في البرنامج بعد قرار من مجلس المانحين التابع لصندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية الحرجة (CEPF) في أكتوبر 2019. و واصلت منظمة بيردلايف الدولية دورها كفريق تنفيذ إقليمي. خلال هذه المرحلة، استثمرت CEPF ما يقرب من 13 مليون دولار أمريكي في 170 منحة، منها 154 منحة (90%) كانت موجهة إلى المنظمات المحلية، مما يعد تطورًا ملحوظًا مقارنة بالمرحلة الأولى، حيث كانت المنظمات المحلية تمثل 75% من المنح. يعكس هذا الاتجاه زيادة قدرة المنظمات المحلية في المنطقة.

تم إعداد التقييم النهائي[3] للمرحلة الثانية في عام 2024. ومن أبرز التأثيرات التي تحققت في المرحلة الأولى ما يلي:

حفظ التنوع البيولوجي

- استفاد 163 نوعًا مهددًا عالميًا من إجراءات الحفظ.
- استفاد 96% من هذه الأنواع من الأنشطة العلمية والبحثية والمراقبة.
- استفاد 57% من هذه الأنواع من حفظ/استعادة موائلها.
- استفاد 34% من هذه الأنواع من إجراءات الحفظ المباشرة.
- تم تعزيز إدارة 69 منطقة ذات أهمية بيئية رئيسية(KBAs) ، تغطي 624,497 هكتارًا.

[3] www.cepf.net/resources/investment-analysis/mediterranean-basin-phase-ii-final-assessment

- تم دعم إنشاء 11 منطقة محمية جديدة وتوسيع أربع مناطق محمية قائمة، مما يغطي 8,420 هكتارًا إجماليًا.
- تم إتمام مقاييس فعالية الإدارة (METTs) لـ 52 منطقة محمية، تغطي مساحة إجمالية قدرها 973,108 هكتار. وبمعدل، شهدت المناطق المحمية التي دعم CEPF مشاركة المنظمات المجتمعية فيها زيادة في درجة تقييمها بمقدار 9.3 نقاط، من متوسط درجة 41.4 في البداية إلى متوسط 50.6 في نهاية المرحلة.

تعزيز المجتمع المدني

- تم دعم 170 مشروعًا (تقتصر فقط على المشاريع التي انتهت قبل ديسمبر 2023)، نفذتها 129 منظمة فردية.
- من بين هذه الـ 129 منظمة، أكملت 99 منظمة أدوات تتبع المجتمع المدني في بداية ونهاية المشروع، حيث أفادت 78% من هذه المنظمات بزيادة في درجاتها.
- بالإضافة إلى ذلك، أفاد 57% من الحاصلين على المنح (47 منظمة) بزيادة في دمج قضايا النوع الاجتماعي داخل منظماتهم (باستخدام أداة تتبع النوع الاجتماعي).
- تم منح 154 منحة للمنظمات المحلية/الوطنية (49 منحة كبيرة و105 منح صغيرة)، مما يمثل 91% من المشاريع أو 89% من الميزانية المخصصة للمنح.

تحسين سبل العيش

- استفاد 2,372 شخصًا (854 امرأة، 1,518 رجل) من فوائد اقتصادية مباشرة.
- استفادت 205 مجتمعًا، يقدر عدد سكانها بحوالي 150,000 شخص (54% رجال، 46% نساء)، من فوائد تشمل تحسين الوصول إلى الموارد الطبيعية، وتطوير أسواق جديدة للمنتجات المحلية، وزيادة السياحة البيئية، وحماية مصادر المياه، وغيرها.

الظروف المواتية

- دعم المستفيدون من المنح الإعلان الرسمي عن 39 سياسة أو تنظيم.
- تمكن المستفيدون من منح CEPF من جذب تمويل إضافي بلغ مجموعًا قدره 6,659,071 دولار أمريكي لمشاريعهم ومنظماتهم.

2.3 نظرة عامة على الدروس المستفادة من المرحلتين الأولى والثانية

يمتاز حوض البحر الأبيض المتوسط ببيئته المعطاءة والمتنوعة والتي تتسم بالمرونة والتغيير المستمر. ويشغل صندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية الحرجة (CEPF) دورًا أساسيًا في هذه البيئة، حيث يركز حاليًا على كونه أحد المساهمين الرئيسيين في الحفاظ على التنوع البيولوجي من خلال القنوات المحلية والوطنية للمجتمع المدني. كما يلعب CEPF دورًا تحفيزيًا، مع العديد من الأمثلة على منظمات ناشئة أنجزت منح CEPF ثم تمكنت من تأمين تمويلات أكبر من مانحين آخرين.

هذا، وشهدت المرحلة الثانية تأثيرات رائعة حيث تم تنفيذ عدة مشاريع مكملة من قبل منظمات مختلفة في نفس المنطقة، مثلما حدث في بحيرة سكادار وملح أولسيني في الجبل الأسود. وفي كثير من الأحيان، كان هناك فائدة كبيرة من تمديد المنح أو منحها لأنشطة متابعة. عند النظر في أولويات المرحلة الثالثة، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار الأماكن التي يمكن أن تقدم فيها متابعة مشاريع المرحلة الثانية فوائد إضافية.

وقد أشاد المستشارون باستمرار CEPF في استثماره في البلدان أو المناطق التي تعتبر ذات مخاطر عالية. وقد منح ذلك المنظمات المجتمعية فرصة لبناء قدراتها واكتساب الخبرات في مجالات يتردد المانحون الآخرون في دعمها. في المرحلة الثانية، حققت بعض المشاريع في فلسطين نتائج ممتازة، بينما قدمت المنظمات غير الحكومية في ليبيا بعض الأعمال الجيدة على الرغم من المخاوف الأمنية المستمرة.

وفي المستقبل، قد تكون هناك فرص مماثلة لدعم المنظمات المجتمعية في مناطق ما بعد النزاع أو الأزمات خلال السنوات الخمس المقبلة.

إلا أنه في بعض البلدان التي تم الاستثمار فيها خلال المرحلة الثانية، كانت القضايا السياسية والعملية قد حدت من عدد المشاريع المنفذة. وهذا ينطبق بشكل خاص على الجزائر ومصر، حيث توجد بعض القيود على عمل المنظمات غير الحكومية، فضلاً عن الصعوبات العملية في صرف الأموال.

ومع ذلك، تم تنفيذ بعض الأعمال من خلال منح كيانات مثل الشركات الخاصة والجامعات. إن هذه البلدان تعتبر مهمة بالنسبة للتنوع البيولوجي، ويجب على CEPF مواصلة استكشاف سبل زيادة الدعم للمجتمع المدني فيها.

بناء القدرات وتطوير المنظمات

قدمت مبادرات المرحلة الثانية مساهمة قوية جدًا في بناء القدرات، ليس فقط في سياق تطوير وتنفيذ المشاريع، بل أيضًا على نطاق أوسع للمنظمات، حيث هيكل صندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية الحرجة (CEPF) نهجه في تطوير المنظمات بشكل أكثر فعالية. وكانت المدخلات البارزة في تطوير الاستراتيجيات والخطط التنظيمية، وإدخال فعاليات تدريبية حول تصميم المشاريع وكتابة مقترحات المشاريع، وكذلك الفرص التدريبية للشباب المتخصصين في علم التصنيف. تم الاستفادة بشكل جيد من شبكة المستفيدين، حيث أن الأفراد والمؤسسات ذات الخبرة الواسعة غالبًا ما يمتلكون القدرة الأفضل لدعم الآخرين.

كما تمت مساعدة المنظمات على تشكيل شبكات غير رسمية أو رسمية من المستفيدين على المستوى المحلي أو الوطني أو شبه الإقليمي. تعمل هذه الشبكات بشكل أفضل عندما يكون لديها أهداف واضحة لتحديد المجالات التي يمكن أن تضيف فيها التعاون قيمة. كما يمكن أن تشكل هذه الشبكات إطارًا لجهود أكثر تنظيمًا لبناء قدرات المجتمع المدني عبر قطاع الحفاظ على البيئة. وقد ثبت أن تبادل الخبرات كان أمرًا مهمًا لبناء قدرات المنظمات غير الحكومية الفردية، فضلاً عن تطوير "مجتمع الحفاظ على البيئة" الأكثر قوة، القادر على التأثير في صنع السياسات والأعمال.

هذا، ولعب صندوق CEPF دورًا قويًا في تعزيز المساواة في الفرص بين النساء والرجال. كان تعزيز المناقشات في ورش العمل التدريبية وورش تطوير المشاريع أمرًا أساسيًا في هذا السياق، بالإضافة إلى الاستخدام الشامل للبيانات المجندة حسب الجنس.

لقد أسفرت الاستثمارات عن نتائج ممتازة وبعض المشاريع التي تحتوي على إمكانيات للتوسع وإعادة التكرار في بلدانها أو البلدان المجاورة.

القضايا الرئيسية

وضع صندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية الحرجة (CEPF) جل تركيزه على مناطق النظم البيئية ذات الأهمية العالمية (KBAs) والأنواع المهددة عالميًا، مما سمح بتوجيه الموارد إلى الأماكن الأكثر حاجة. وأظهرت المراجعات والتقييمات أن النهج المتبع في التعامل مع مناطق النظم البيئية ذات الأهمية العالمية والاتجاهات الاستراتيجية كان سليمًا إلى حد كبير. ومع ذلك، من المهم الحفاظ على المرونة في الحالات التي تكون فيها المعرفة غير مكتملة، أو حيث تحد القيود الأمنية من القدرة على العمل، أو عندما توجد الأنواع الرئيسية خارج مناطق النظم البيئية ذات الأهمية.

في سياق آخر، ظل استمرار التأثير على السياسات يشكل تحديًا لمعظم المستفيدين من منحCEPF ، على الرغم من بعض النجاحات، لا سيما في منع التطوير المضر بالبيئة. وبالرغم من ذلك، تم تحقيق النجاحات السياسية بشكل رئيسي على المستويات الإقليمية والمحلية. ومن الجدير بالذكر أن دعم الحكومات في تنفيذ برامجها الخاصة قد يكون أكثر واقعية في بعض البلدان، وهو يعد وسيلة فعالة لبناء علاقات أفضل وتعزيز الثقة بين الأطراف المختلفة.

من ناحية أخرى، ظل دور القطاع الخاص في المرحلة الثانية ضمن حدود ضيقة، على الرغم من وجود بعض الأمثلة الناجحة على المنح التي تم تنفيذها من قبل القطاع الخاص. وقد اعتبر في بعض الحالات هذه المشاريع جزءًا من مسؤولياته الاجتماعية، حيث تم تنفيذ الأعمال بعائدات منخفضة جدًا. على المستوى المحلي، كانت المشاريع التي تدعم إنشاء مشاريع صغيرة أو تعاونيات محلية لتمكين السكان المحليين من الحصول على فوائد اقتصادية من الإنتاج المحلي أو السياحة غالبًا ما تكون ناجحة. علاوة على ذلك، أظهرت هذه المشاريع القيمة والفوائد التي يمكن أن تُستخلص من ممارسات الحفاظ على البيئة.

أخيرًا، من الضروري مراعاة عامل التكيف مع تغير المناخ في جميع المشاريع ذات الصلة، نظرًا لتأثيره الكبير على نجاح واستدامة المبادرات. في الواقع، يمكن أن يكون ذلك جزءًا من نهج أوسع لإدارة المخاطر، مما يساهم في رفع مستوى المعيشة في المجتمعات وحماية النظم البيئية.

4. الأهمية البيولوجية للمنطقة الساخنة

حوض البحر الأبيض المتوسط هو ثالث أغنى منطقة ساخنة في العالم من حيث تنوع النباتات (Mittermeier et al. 2004) ، وأحد أهم المناطق على وجه الأرض بالنسبة للنباتات المتوطنة. كما أنه يدعم ستة أنواع من البيئات البرية: الغابات والمتنزهات والأراضي الشوكية المتوسطية هي الأكثر اتساعًا، ولكن هناك مناطق أصغر من الغابات العريضة الأوراق الجافة، والغابات المختلطة، والغابات الصنوبرية، والمراعي الجبلية، والصحاري والشجيرات الجافة. هناك أيضًا أربعة أنواع من البيئات المائية العذبة: الأنهار الساحلية، والأنهار والسهول المغمورة المعتدلة، والمياه العذبة الجافة، والأحواض المغلقة (المغلقة)، والدلتا الكبيرة للأنهار. وتشمل التنوع البيولوجي الاستثنائي لهذه المنطقة الساخنة:

- 10% من نباتات العالم (ما يقارب 25,000 نوع)، نصفها تقريبًا متوطن في المنطقة الساخنة .(Blondel et al. 2010) تعتمد العديد من النباتات المتوطنة والنادرة النطاق على المواطن البشرية، التي هي نتيجة لآلاف السنين من الإدارة البشرية. ونتيجة لذلك، تُهدد العديد من الأنواع بتغيرات استخدام الأراضي والتخلي عن المناطق الريفية(Sirami et al. 2010) .
- ما يقرب من 300 نوع من الثدييات، منها 38 نوعًا متوطنًا في البر.
- 534 نوعًا من الطيور، بما في ذلك 63 نوعًا متوطنًا. يعبر ملايين الطيور المهاجرة المنطقة الساخنة عبر المسارات الشرقية الأطلسية، وبحر الأسود-البحر الأبيض المتوسط، ومسارات الطيور بين شرق إفريقيا وغرب آسيا.
- أعداد استثنائية من الزواحف المتوطنة: 117 من أصل 308 نوعًا (حوالي 40%) هي أنواع متوطنة في جزر ماكارونيسيا (بما في ذلك كابو فيردي) 90% من أنواع الزواحف متوطنة.
- هناك عدد كبير جدًا من أنواع أسماك المياه العذبة (622 نوعًا إجمالًا)، نصفها مهددة بالانقراض في المنطقة الساخنة، بما في ذلك العديد من الأنواع التي تقتصر على بحيرة أو نظام نهري واحد.
- هناك أكثر من 600 نوع من أسماك البحر في البحر الأبيض المتوسط، 74 منها مهددة بالانقراض في البحر. وعند إضافة أنواع الأسماك البحرية من الجزء الشرقي للمحيط الأطلسي في المنطقة الساخنة، يصل الإجمالي إلى 1,122 نوعًا، 122 منها مهددة بالانقراض في المنطقة.
- توجد في بحيرات المنطقة القديمة، وأحواض الأنهار الكبيرة، والأحواض الارتوازية على الأقل 629 نوعًا من الرخويات المائية العذبة؛ 384 منها مهددة بالانقراض، والعديد منها مهددة بالانقراض.

5. النتائج البيئية المرتقبة للحفاظ على المنطقة الساخنة

1.5 مقدمة

على الرغم من تفردها وحساسيتها البيئية، تعد منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط موطنًا لحوالي 200-300 مليون شخص، وهي منطقة ذات أهمية سياسية واقتصادية كبيرة على الصعيد العالمي. وحتى مع توفر موارد غير محدودة، سيكون من المستحيل الحفاظ على جميع الأنواع والنظم البيئية في المنطقة الساخنة كما هي حاليًا. ومع ذلك، تظل الموارد محدودة للغاية، ويتعين أن تتنافس جهود الحفظ مع الاستخدامات الأرضية التي تحقق عوائد اقتصادية أكبر. لذلك، يجب اتخاذ قرارات بشأن الأنواع والمواقع والممرات الأكثر أهمية من حيث الجدوى أو الاستعجال في الحفظ. وتشكل هذه الأولويات (أو "النتائج المتعلقة بالحفظ") أجندة طويلة الأجل للمنطقة الساخنة، التي تتطلب دعمًا من الحكومات والمجتمع المدني والمانحين. خلال السنوات الست القادمة، وفي ظل القيود المالية المتاحة وتركيز الجهود على المجتمع المدني، لن يتمكن صندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية الحرجة (CEPF)إلا من معالجة جزء ضئيل فقط من هذه الأولويات في 14 دولة مؤهلة حاليًا. والفصول 12 و 13 التالية تحددان بشكل أكثر دقة النتائج التي سيدعمها CEPF في السنوات الست المقبلة.

2.5 النتائج المتعلقة بالأنواع

تشمل النتائج كافة الكائنات الحية التي تتواجد بانتظام في المنطقة الساخنة والمصنفة على أنها مهددة عالميًا. وتم تحديد هذه الأنواع استنادًا إلى القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة(IUCN) ، من خلال اختيار الأنواع التي تتواجد في المنطقة الساخنة والمصنفة كأنواع مهددة بشدة (حرجة) أو مهددة أو معرضة للخطر. ومن بين 5,786 نوعًا تم تسجيلها من منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط والتي تم تقييم حالتها عالميًا في القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، فإن 1,311 نوعًا (23%) مهددة عالميًا (انظر الجدول 5.1). هذا، وتشكل الحيوانات 60% من الأنواع المهددة، حيث تمثل الرخويات المائية العذبة (320 نوعًا) وأسماك المياه العذبة (224 نوعًا) العدد الأكبر من الأنواع المهددة. وبالإضافة إلى الأنواع المدرجة في الجدول 5.1، هناك 32 نوعًا من المنطقة الساخنة معروفة بأنها انقرضت عالميًا(EX) ، أو انقرضت في بيئتها الطبيعية (EW) :11 نوعًا من أسماك المياه العذبة - نوعان من الثدييات – نوع واحد من الزواحف - 14 نوعًا من الرخويات المائية العذبة- أربعة أنواع من النباتات. ويسلط هذا التحليل الضوء على أهمية وهشاشة النباتات المتوسطية: تم تقييم حالة الحفظ فقط ما نسبته 7% من النباتات في منطقة البحر الأبيض المتوسط (وأقل في دول البحر الأبيض المتوسط الجنوبية والشرقية)، إلا أن 28% منها تعتبر مهددة.

الجدول 5.1: الأنواع المهددة بالانقراض عالميًا في نقطة التنوع البيولوجي الساخنة للبحر الأبيض المتوسط

المجموعة	عدد الأنواع المهددة				النسب المقدرة لاكتمال تقييم قائمة الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN) على المستوى العالمي (المتوسطي)	النسب المقدرة الأنواع المهددة بالانقراض على المستوى العالمي (المتوسطي)
	CR المهددة بشكل بالغ	EN المهددة بشدة	VU المهددة	الإجمالي		
الفقاريات – الإجمالي	**94**	**157**	**207**	**458**		
البرمائيات	6	12	14	32	100	31
الطيور	5	8	22	35	100	7
اسماك المياه العذبة	60	83	81	224	96	37
الأسماك البحرية**	7	15	46	68	100	7
الثدييات	2	15	24	41	100	14
الزواحف	14	24	20	58	89	22
اللافقاريات – الإجمالي	**106**	**141**	**144**	**391**	**غير متاح**	**غير متاح**
النباتات	**462**	**156**	**148**	**158**	**7**	**28**
الإجمالي	**1,311**	**507**	**446**	**358**		

3.5 مخرجات المواقع

المواقع ذات الأهمية البيئية العالمية (KBAs) هي المواقع التي تسهم بشكل كبير في استدامة التنوع البيولوجي على المستوى العالمي. ويتم تحديد هذه المواقع بناءً على العناصر البيئية التي تساهم مواقع معينة في استدامتها العالمية، مثل الأنواع أو النظم البيئية المهددة عالميًا. ويستخدم تحديد مواقع KBAs عدة معايير وفرعية، مع تحديد معايير محددة لكل منها.

من ناحية أخرى، تمت مراجعة تحليل نتائج المواقع ليقتصر على الدول التي شملها تحديث ملف النظام البيئي. طرأت بعض التغيرات المحدودة منذ ملف النظام البيئي لعام 2017. بشكل إجمالي، تم تحديد 572 موقعًا ذا أهمية بيئية عالمية (KBA) في 17 دولة وإقليمًا ضمن منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط التي شملها تحديث ملف النظام البيئي.

وعلى الرغم من أنه تم تحديد مواقع KBAs في جميع الدول، إلا أن هناك اختلافات ملحوظة بين المناطق، حيث تمتلك تركيا أكبر عدد من مواقعKBAs ، بينما تتمتع ليبيا بأعلى نسبة من مساحتها البرية (المحدودة نسبيًا) ضمن المنطقة الساخنة التي تشملها مواقع KBAs (انظر الجدول 5.2، الشكل 5.1). بشكل عام، تظهر بيانات مواقع KBAs تباينًا ملحوظًا، نتيجة لعمليات تحديد المواقع التي تمت في أوقات مختلفة، وجاء معظمها قبل تبني المنهجية القياسية.

الشكل 5.1: مواقع ذات الأهمية البيئية العالمية (KBAs) في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط

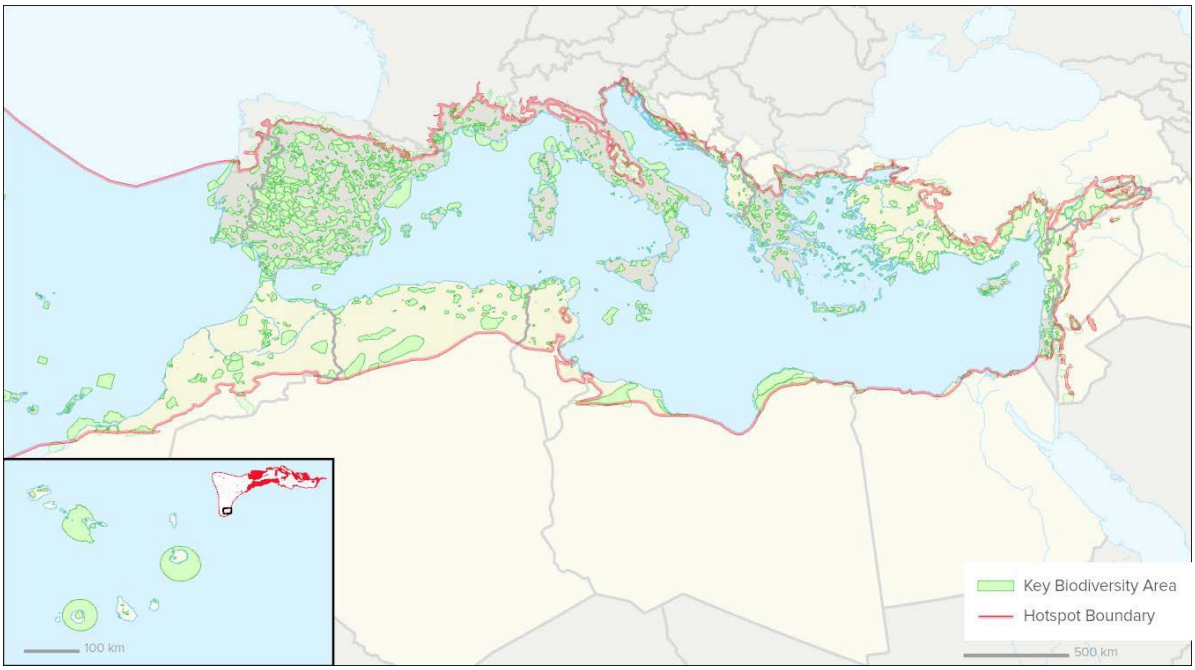

الجدول 5.2: عدد ومساحة المواقع ذات الأهمية البيئية العالمية **(KBAs) في الدول والأقاليم ضمن منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط التي شملها تحديث ملف النظام البيئي**

الدولة/الإقليم الجغرافي	عدد مواقع KBAs	إجمالي مساحة KBAs (كم²)	إجمالي مساحة اليابسة في نقطة التنوع البيولوجي (كم²)	نسبة مساحة نقطة التنوع البيولوجي الساخنة في (KBAs)
البانيا	29	5,715	26,02	22%
البوسنة والهرسك	9	839	4,77	18%
كوسوفو	1	132	22	58%
مونتينيغرو (الجبل الأسود)	18	1,133	4,19	27%
جمهورية مقدونيا الشمالية	14	2,169	5,56	39%
المنطقة الفرعية للبلقان	**71**	**9,988**	**49,79**	**24%**
العراق	2	61	1,22	5%
الأردن	13	2,066	9,49	22%
لبنان	19	3,431	10,13	34%
فلسطين	20	1,433	5,06	28%
سوريا	42	10,270	50,49	20%
المنطقة الفرعية للشرق الأوسط	**96**	**17,262**	**76,41**	**23%**
الجزائر	62	51,521	302,34	17%
مصر	10	263	3,67	7%
ليبيا	14	35,396	63,91	55%
المغرب	69	35,350	325,29	11%
تونس	69	4,761	81,88	6%
المنطقة الفرعية لشمال أفريقيا	**224**	**127,291**	**777,12**	**16%**
كابو فيردي (جمهورية الرأس الأخضر)	**33**	669	4,05	16%
تركيا	**148**	74,642	268,98	28%
الإجمالي	**572**	**229,853**	**1,167,37**	**20%**

ملاحظات: 1 = الأرقام تشمل فقط الجزء البري من المنطقة الساخنة، وتستثني مواقع ذات الأهمية البيئية العالمية البحرية والأجزاء البرية من مواقع KBAs التي تشمل مناطق بحرية.

4.5 مخرجات الممرات

تمثل الممرات وحدات مكانية بالغة الأهمية للحفاظ على العمليات البيئية والتطورية على نطاق المناظر الطبيعية. وفي ملف النظام البيئي لعام 2010، تم تحديد 17 ممرًا نظرًا لوجود أنواع مهددة بشدة ومؤكد وجودها، إلى جانب الخدمات البيئية الأساسية وأهميتها في تعزيز مرونة النظم البيئية وقدرتها على حماية صحة وسلامة التنوع البيولوجي في المنطقة الساخنة. ومن بين 17 ممرًا تم تحديدها في ملف النظام البيئي لعام 2010، تم تعديل خمسة منها ودمج اثنين، بالتشاور مع الأطراف المعنية في ورش عمل وطنية وإقليمية. وبناءً على ذلك، يتضمن تحديث ملف النظام البيئي لعام 2016 16 ممرًا (انظر الجدول 5.3، الشكل 5.2).

الشكل 5.2: الممرات في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط الساخنة

الجدول 5.3: الممرات ومواقع ذات الأهمية البيئية العالمية (KBAs) في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط الساخنة

اسم الممر	عدد مواقع KBAs	إجمالي مساحة الممر (كم²)	المساحة البرية للممر (كم²)	المساحة البرية لمواقع (KBAs) (كم²)	نسبة مساحة الممر ضمن مواقع (KBAs)
جبال الأطلس	21	106,629	106,629	18,046	17%
الرأس الأخضر	33	42,742	4,058	669	16%
سهول الأطلسي الساحلية	10	13,297	12,863	2,267	18%
شبه جزيرة سيرينايكا (برقة)	10	30,109	27,211	22,372	82%
الأطلس الظهري والأطلس التلي	51	82,650	82,083	13,325	16%
الضفة الشرقية للبحر الأدرياتيكي	14	23,402	19,110	1,134	6%
حوض بحر مرمرة	21	60,516	45,456	8,496	19%
ساحل دلتا النيل	6	14,759	11,114	1,590	14%
الجزء الشمالي من بلاد الرافدين	22	62,011	62,011	19,165	31%
أوراني وملوية	13	17,168	15,312	6,045	39%
وادي العاصي وجبال الشام	61	38,424	38,424	13,097	34%
جبال الريف	11	15,488	15,174	1,930	13%
الأطلس الصحراوي	5	61,902	61,902	21,935	35%
جنوب غرب البلقان	53	37,808	35,280	8,574	24%
جبال طوروس	98	167,616	153,698	52,503	34%
السبخات في تونس وليبيا	18	35,033	24,426	1,720	7%
الإجمالي	**44**	**809,554**	**714,751**	**192,867**	**24%**

6. السياق الاجتماعي والاقتصادي للمنطقة الساخنة

1.6 السياق

تتمتع منطقة البحر الأبيض المتوسط بتاريخ طويل يمتد لأكثر من 5000 عام، وتعد مركزًا للحضارات القديمة التي جعلت من تراثها الثقافي والإطلالات الطبيعية التي تتمتع بها منطقة فريدة من نوعها على مستوى العالم. تشهد المنطقة تنوعًا هائلًا على الصعد السياسية والديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية. ومن الواضح أن هناك فجوة كبيرة بين الشمال والجنوب؛ إذ تتميز الدول الغنية اقتصاديًا على الحافة الشمالية بوجود سكان مسنين، ومجتمعات صناعية، وزيادة في الكثافة السكانية الحضرية، مع انخفاض ملحوظ في أعداد السكان الريفيين. وفي هذه الدول، أسهمت عضوية الاتحاد الأوروبي أو وضعها كدول مرشحة في تحقيق التناغم، وتنمية الاقتصاد الاجتماعي السوقي، والتقارب الاقتصادي والبيئي.

وفي المقابل، تعد الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أفقر بكثير، مع تزايد ملحوظ في عدد الشباب، وأعداد كبيرة من السكان الذين يعتمدون على الموارد الطبيعية لكسب رزقهم في المناطق الريفية. ومع ذلك، فإن المدن تشهد تزايدًا في أعداد السكان، خاصة في المناطق الساحلية، حيث يهاجر العديد من الأشخاص من الجنوب الفقير إلى الشمال الأغنى. وقد زادت هذه الهجرات في السنوات الأخيرة نتيجة للتوترات السياسية وانعدام الأمن الذي أعقب انتفاضات "الربيع العربي". في المجمل، تظل عملية التكامل السياسي والاقتصادي التي شهدتها دول الاتحاد الأوروبي لا مثيل لها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التي ما زالت تعاني من عدم الاستقرار السياسي

2.6 الاتجاهات الديموغرافية والاجتماعية

شهدت الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط زيادة في إجمالي السكان من 515 مليون نسمة في عام 2015 إلى أكثر من 560 مليون نسمة في عام 2023. ومن بين هذا الإجمالي، يعيش أكثر من نصف السكان في دول السواحل الجنوبية والشرقية للمنطقة، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى ثلاثة أرباع بحلول عام 2025. تبلغ كثافة السكان في المناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط في المتوسط 120 شخصًا لكل كيلومتر مربع، مقارنة بالمعدل الوطني الذي يصل إلى 58 شخصًا لكل كيلومتر مربع. أما في البلدان التي تقع ضمن منطقة الحوض الساخن والتي شملها تحديث ملف النظام البيئي، فتتركز أعلى كثافة سكانية في المناطق الساحلية للدول الشرق أوسطية وأجزاء من السواحل الشمالية الإفريقية.

لطالما كانت المنطقة مصدرًا لتيارات هجرة قوية نحو الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، حيث تأتي الهجرات أساسًا من دول المغرب العربي في شمال إفريقيا، وإلى حد أقل من دول منطقة البلقان الغربية وتركيا. وعلى مدار العقود الأخيرة، هيمنت الهجرات الاقتصادية على هذه التدفقات، ولكن في الآونة الأخيرة، خاصة بعد انتفاضات "الربيع العربي" والحروب في سوريا وليبيا، أصبحت هذه التدفقات أكثر تعقيدًا، حيث تضمنت أعدادًا كبيرة من اللاجئين.

ومن ناحية أخرى، ووفقًا لمؤشر جيني، تتفاوت مستويات المساواة بين الجنسين، من الشمال إلى الجنوب، حيث تصدرت دول الاتحاد الأوروبي ودول البلقان قائمة الدول العشرين الأولى في هذا المؤشر، بينما تراجعت معظم دول الجزء الشرقي والجنوبي من المنطقة الساخنة إلى ما بعد المركز 100. ومع ذلك، تحسنت وضعية النساء في معظم هذه الدول منذ عام 2016 فيما يتعلق بمعدلات محو الأمية والفرص المتساوية للتسجيل وإتمام التعليم.

7. السياق السياسي للمنطقة الساخنة

يتناول هذا الملف البيئي الجزء المحدد من المنطقة الساخنة الذي يضم 16 دولة وإقليمًا. وقد تأثرت المؤسسات الحكومية، والأنظمة القانونية، ومكانة البيئة ضمن هذه الأنظمة بتاريخ كل دولة، الذي يشمل الفترات الاستعمارية، بالإضافة إلى تأثير التجارة والتفاعل بين أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط. في ظل هذا الوضع الجيوسياسي المعقد، لا تزال الحدود في بعض الأحيان محل نزاع، في حين تنقسم الأسرة الدولية بشأن وضع كوسوفو وفلسطين.

من جهة أخرى، تشير الدساتير الوطنية لدول المنطقة الساخنة عمومًا إلى حق الأفراد في التمتع ببيئة صحية، ويشير بعضها بشكل خاص إلى القضايا البيئية الرئيسية أو مسؤوليات الدولة. وتجدر الإشارة إلى أن التشريعات والسياسات البيئية تختلف بين دول المنطقة الساخنة؛ فالدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تتمتع بجسم تشريعي موحد وشامل يعتمد على توجيهات البيئة الأوروبية. في المقابل، تسعى دول البلقان إلى تبني أساليب أكثر تكاملًا في معالجة قضايا البيئة والحفاظ عليها، وذلك في إطار سعيها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وقد أدخلت التعديلات الأخيرة في تشريعات جمهورية مقدونيا الشمالية تغييرات تتيح تطبيق التشريعات البيئية بشكل أكثر فاعلية.

علاوة على ذلك، تتمتع كل دولة في المنطقة بمؤسسات مسؤولة عن إدارة الموارد الطبيعية وحفظ الطبيعة، إلا أنه غالبًا ما يوجد انقسام بين الوكالات المسؤولة عن الحفاظ على التنوع البيولوجي، والوكالات المعنية بالغابات والزراعة، والوكالات التي تتعامل مع جوانب أخرى من البيئة مثل المياه، وإدارة النفايات، وترخيص الاستغلال.

أخيرًا، تختلف درجات اللامركزية في توزيع السلطة على المستويات الحكومية الأدنى عبر المنطقة الساخنة؛ ففي بعض الحالات، تكون إدارة المناطق المحمية مركزية بشكل كبير، بينما يتم تفويض بعض السلطات إلى الحكومات المحلية، وفي بعض الدول، تُمنح المنظمات غير الحكومية مسؤولية إدارة هذه المناطق.

الجدول 7.1 تغطية المناطق المحمية في الدول المشمولة بتحديث الملف البيئي ضمن المنطقة الساخنة

الدولة	مساحة المناطق المحمية البرية (كم²)	نسبة مساحة الدولة في المناطق المحمية البرية
البانيا	6,141	21.4
الجزائر	107,462	4.6
البوسنة والهرسك	4,855	9.5
كابو فيردي (جمهورية الرأس الأخضر)	721	17.4
مصر	128,871	13.1
الأردن	4,839	5.4
كوسوفو	1,393	12.8
لبنان	195	1.9
ليبيا	2,078	0.1
مونتينيغرو (الجبل الأسود)	3,236	23.4
المغرب	8,905	2.2
جمهورية مقدونيا الشمالية	7,174	28.2
فلسطين	615	9.9
الجمهورية العربية السورية	1,290	0.7
تونس	12,254	7.9
تركيا*	21,654	2.8

***البيانات الخاصة بتركيا غير مكتملة. وهناك بعض التحفظات بشأن موثوقية البيانات وتناسقها.**

هذا، وتفتقر شبكة المناطق المحمية في الدول المؤهلة لصندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية الحرجة (CEPF) في الغالب إلى التغطية الكافية. وغالبًا ما يُنظر إلى تنفيذ خطط الإدارة على أنه ضعيف. وعلى الرغم من أن المناطق البحرية المحمية تغطي مساحة تمثل 8.3% من البحر الأبيض المتوسط، إلا أن هذه النسبة تنخفض إلى 3.7% فقط إذا لم تُحتسب محمية "بلاجوس" وممرات الحيتان، التي تتمتع بمستوى حماية منخفض، وهو ما يبتعد كثيرًا عن الأهداف الدولية.

أما فيما يتعلق بالمناطق البرية، فتتفاوت النسب المغطاة بالمناطق المحمية من دولة إلى أخرى، حيث تتراوح من أقل من 1% في سوريا وليبيا إلى أكثر من 20% في بعض دول البلقان (انظر الجدول 7.1). ويتطلب الهدف 30 x30 جهودًا كبيرة من عدد من دول البحر الأبيض المتوسط.

من ناحية أخرى، تعد معظم الدول (باستثناء كوسوفو، التي ليست عضوًا في الأمم المتحدة) من الموقعين على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية التنوع البيولوجي(CBD) ، واتفاقية حفظ الأنواع المهاجرة(CMS) ، واتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية(CITES) ، والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة(IT PGRFA) ، واتفاقية رامسر بشأن الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية (Ramsar Convention)، واتفاقية التراث العالمي(WHC) ، واتفاقية الحماية الدولية للنباتات (IPPC).

8. السياق المجتمعي المدني للمنطقة الساخنة

يشمل تعريف صندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية الحرجة (CEPF) للمجتمع المدني مجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية، والمنظمات التطوعية، والمؤسسات الخيرية، والحركات الاجتماعية، والشركات الخاصة، ووسائل الإعلام، بالإضافة إلى المنظمات الأكاديمية والبحثية والتعاونيات. كما يمكن أن تكون هذه المجموعات دولية أو وطنية أو محلية.

في معظم دول المنطقة الساخنة، تتوافر أمثلة على الأنشطة التي تقوم بها:

1. المنظمات غير الحكومية الدولية التي تتخذ مقراتها خارج المنطقة الساخنة ولكنها تعمل داخلها) مثل صندوق الحفاظ على الطبيعة العالمي (WWF)، ومؤسسة الطبيعة الأمريكية(TNC) ، والاتحاد الدولي لصون الطبيعة((IUCN) .
2. المنظمات غير الحكومية الإقليمية التي تتخذ من دولة واحدة في المنطقة الساخنة مقرًا لها، ولكنها تعمل أيضًا في دول أخرى من المنطقة، مثل منظمة ميدمارافيس(Medmaravis) ومنظمة ميداسيت(Medasset) ومنظمة وتور دو فالان(Tour du Valat)
3. المنظمات غير الحكومية الوطنية التي تعمل ضمن حدود دولها.
4. المنظمات غير الحكومية الميدانية التي تعمل في مواقع محددة أو مناطق معينة.

كما توجد العديد من الشبكات والعلاقات التعاونية بين هذه المجموعات الأربع وداخلها، استنادًا إلى الأهداف المشتركة والتمويل أو تبادل المهارات والمعرفة، بالإضافة إلى العديد من المبادرات للتعاون عبر الحدود في مجال الحفاظ على الطبيعة والتنمية المستدامة.

لقد زادت الفرص أمام المجتمع المدني لرفع مستوى الاهتمام بالقضايا البيئية والمساهمة في معالجتها بشكل عام. كما تزايد عدد المنظمات غير الحكومية البيئية في البلدان التي تم تغطيتها في تحديث الملف البيئي، على الرغم من أن الغالبية العظمى منها تظل صغيرة وهشة إلى حد كبير.

وغالبًا ما تتضمن الجمعيات المحلية للتنمية الاقتصادية جوانب من الاستدامة والحفاظ على الغابات أو الأراضي الرطبة أو التربة. وتقتصر نشاطات هذه الجمعيات في كثير من الأحيان على المستوى القروي أو المجتمعي، ومع ذلك، يمكن أن تلعب دورًا هامًا في تحفيز العمل المحلي لحماية البيئة.

هذا، ويعد الاهتمام الأكاديمي في مجال الحفاظ على التنوع البيولوجي متقدمًا بشكل جيد في معظم الدول الواقعة في المناطق الساخنة. في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وخاصة في المناطق التي لا يزال فيها قطاع المنظمات غير الحكومية غير متطور، قد تقوم هذه المنظمات ببعض الأنشطة في مجال الحفاظ على البيئة أو تلعب دور الحاضنات للمنظمات غير الحكومية - من خلال الدعوة إلى تعزيز الشراكة بين الجامعات والمنظمات غير الحكومية لتبادل وتطوير الخبرات العلمية، وتحفيز الموارد، وإشراك الناس في المشاريع المجتمعية.

ورغم وجود بعض المنظمات المجتمعية القوية والمستدامة في الدول المشمولة بتحديث الملف البيئي، إلا أن الصورة العامة تظهر نطاقًا ضيقًا للمنظمات، والذي يقتصر على القضايا المحلية، ويفتقر إلى الشبكات الفعالة والقدرات والموارد الكافية. كما أن الاعتماد على تمويل المانحين يبقى مرتفعًا بشكل عام.

ويأتي التمويل الحالي لحفظ التنوع البيولوجي من مجموعة صغيرة نسبيًا من المنظمات المانحة التي تدعم المجتمع المدني للقيام بدور في حماية المواقع ذات الأهمية البيئية العالمية (KBAs) أو المناظر الطبيعية الأوسع. ولا تزال المنظمات المجتمعية في الدول المشمولة بتحديث الملف البيئي تعاني من العديد من نقاط الضعف، بما في ذلك الموارد البشرية وأنظمة الإدارة والتخطيط الاستراتيجي والشراكات والموارد المالية والتعاون عبر الحدود. وبالنسبة للعديد منها، تكمن الحاجة الأكبر في تأمين تمويل مستدام وتحقيق مستويات أفضل من التعاون الدولي، وهو ما يرتبط، في بعض الحالات، بصعوبة الحصول على التمويل والدعم من الخارج.

فيما يخص القطاع الخاص، ورغم وجود بعض الأمثلة الإيجابية، فإن تعدد الفاعلين وغياب التنظيم في القطاعات، خاصة السياحة كقطاع اقتصادي رئيسي مرتبط بالموارد الطبيعية، يشكلان عائقًا أمام تعزيز الإدارة المستدامة وتحقيق حوكمة فعّالة. إن القطاع الخاص في حاجة إلى تحول ثقافي مدعوم بالاستقرار السياسي، فضلاً عن ضرورة سد فجوات المعلومات، وزيادة الوعي بأهمية وفوائد التحول نحو الاستدامة على المدى الطويل. كما يتعين توفير التدريب المناسب لتعزيز المهارات اللازمة. وفي هذا السياق، يمكن للمنظمات المجتمعية أن تلعب دورًا محوريًا في دعم هذا التحول وتعزيزه.

9. التهديدات التي تواجه التنوع البيولوجي في منطقة النقاط الساخنة

يقدر عدد سكان دول حوض البحر الأبيض المتوسط بحوالي 560 مليون نسمة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2023)، حيث يعيش 33% منهم على الساحل المتوسطي. وبالإضافة إلى ذلك، تستقبل المنطقة نحو 220 مليون سائح سنويًا، مما يجعلها تواجه واحدة من أكبر الضغوط الناتجة عن الزوار والمقيمين على المواطن الطبيعية المتبقية في أي مكان على وجه الأرض. على إثر ذلك، تعد المنطقة الأكثر فقراً في الغطاء النباتي الطبيعي المتبقي مقارنة بالنقاط الساخنة الأخرى، حيث لا يتعدى 5.%.

وتعد الأنشطة المرتبطة بتعديل الأنظمة الطبيعية، والتلوث، والزراعة من أبرز التهديدات التي تؤثر على أكبر عدد من الأنواع المهددة في المنطقة. أما الأنواع المهددة بالانقراض في البيئات البرية، فهي مهددة بشكل رئيسي من الزراعة (سواء من حيث تكثيفها أو تركها)، والتنمية الحضرية، وتعديلات الأنظمة الطبيعية، والأنواع الغازية. وفي البيئات المائية العذبة، تعد تعديلات الأنظمة الطبيعية (مثل السدود)، والتلوث، وتغير المناخ، والأنواع الغازية من أبرز التهديدات. أما بالنسبة للأنواع المهددة في البيئات البحرية، فتتمثل التهديدات الرئيسية في الاستغلال المفرط، وتغير المناخ، والأنواع الغازية.

الضغوط الواقعة على الموارد المائية: تم استنزاف وتدمير وتفكيك مساحات شاسعة من المواطن المائية العذبة، مما كان له تأثير كبير على التنوع البيولوجي. إن 32% من أسماك المياه العذبة في حوض البحر الأبيض المتوسط مهددة بسبب بناء السدود. كما تهيمن السياسات المائية في المنطقة بشكل كبير على جهود زيادة إمدادات المياه وبناء البنية التحتية المائية الكبيرة، لكن ذلك يؤدي إلى تقليل احتياطات المياه الجوفية وتدفقات الأنهار والجداول.

اندلاع النيران وإخماد الحرائق: يعتبر حوض البحر الأبيض المتوسط من أكثر المناطق المعرضة للحرائق في العالم وله تاريخ طويل من حرائق الغابات التي دمرت مساحات واسعة. من المتوقع أن تصبح حرائق الغابات أكثر تكرارًا وتأثيرًا مع تغير المناخ. وتسبب هذا التفتت والتدهور في تقليل قدرة أنواع الحيوانات على التكيف مع حرائق الغابات، وجعل إعادة تكاثر الأنواع في المناطق المحترقة أكثر صعوبة.

التلوث: تشمل المصادر الرئيسية للتلوث في حوض البحر الأبيض المتوسط مياه الصرف الصحي والمياه العادمة من المصادر الحضرية، والمبيدات والعناصر المغذية من الزراعة، والمعادن الثقيلة والزيوت من المنشآت الصناعية، والمواد الكيميائية السامة من عمليات التعدين، والنفايات الصلبة من مصادر متعددة. كما تعتبر الأنظمة البيئية للمياه العذبة، نظرا لكونها النقاط المنخفضة في كل حوض مائي، المتلقّي الرئيسي للكثير من التلوث الناتج عن الأنشطة الأرضية، مما يؤدي إلى تأثيرات سلبية على الأنواع من خلال التلوث والتخصيب الزائد للمياه السطحية والجوفية.

تكثيف الزراعة وإهمال الأراضي: يرتبط التكثيف عادة بالعوائد العالية ولكنه يؤدي أيضًا إلى تغييرات كبيرة في البيئة الطبيعية، مما يؤدي إلى فقدان التنوع البيولوجي. يؤدي إهمال الأراضي إلى فقدان المناظر الطبيعية المزروعة والموائل المرتبطة بها، مثل السهوب، والمراعي الجبلية، والغابات الشجرية في أيبيريا، والشجيرات المتوسّطية.

البنية التحتية والتطوير السكني: أدى التحضر، المرتبط بهجرة السكان وتطوير صناعة السياحة، إلى تعرض المناطق الساحلية التي كانت مأهولة بشكل محدود لضغط شديد بسبب تغيرات استخدام الأراضي.

البنية التحتية لشبكات النقل ومسارات الخدمة: تؤدي هذه التطورات إلى تجزئة البيئات الطبيعية، مما يترتب عليه آثار سلبية على تنوع الأنواع وكثافتها واختيار المواطن المناسب لها، كما تعيق أو تحد من الهجرة والتشتت الطبيعي للأفراد.

استخدام الموارد البيولوجية: يشمل هذا قطع الأشجار، والصيد الجائر، والصيد غير المشروع للطيور والثدييات، وجمع النباتات البرية التي لها قيمة تجارية.

الأنواع الغازية والدخيلة: تشكل هذه الأنواع تهديدًا خاصًا للأنظمة البحرية والمائية العذبة، وكذلك للنباتات البرية.

كل ما ذكر يشمل العوامل الأساسية المسببة للتهديدات النمو السكاني والتحركات السكانية، والنمو الاقتصادي السريع، وزيادة الاستهلاك، وعدم تكافؤ الوصول إلى الموارد، وسوء إدارة الموارد الطبيعية، وعدم تقدير خدمات النظم البيئية بشكل كافٍ في عمليات اتخاذ القرار.

10. تغيرات المناخ

يتميز مناخ حوض البحر الأبيض المتوسط بالشتاء البارد والممطر، والصيف الطويل الحار والجاف. وفي العقود الأخيرة، شهدت المناطق الشمالية من البحر الأبيض المتوسط زيادة في الأيام الحارة، مع زيادة عامة في الجفاف. في الوقت ذاته، شهدت المناطق الجنوبية من البحر الأبيض المتوسط اتجاهات من الاحترار السنوي والموسمي التي تتجاوز بكثير نطاق التغيرات الناتجة عن التفاوت الطبيعي، حيث تعرضت بعض المناطق لانخفاض كبير في كمية الأمطار خلال الشتاء والربيع المبكر. وتظهر نماذج المناخ، تحت جميع سيناريوهات الانبعاثات، أن درجات الحرارة في حوض البحر الأبيض المتوسط ستزداد – لتصل إلى زيادة تتراوح بين 3.5 و 7 درجات مئوية مقارنة بمستويات 1961-1990 بحلول نهاية القرن، وذلك في المناطق الشرقية من البحر الأبيض المتوسط، والشرق الأوسط، وشمال إفريقيا. من المرجح أيضًا أن يشهد المنطقة انخفاضًا في كمية الأمطار السنوية، مما يؤدي إلى زيادة مستمرة في مساحات الجفاف. وتشير التقديرات إلى أن التأثيرات في منطقة البحر الأبيض المتوسط ستكون أكثر شدة بنسبة 20% مقارنة بالمتوسط العالمي.

في النظم البيئية البحرية، يتميز البحر الأبيض المتوسط بوجود طبقة مائية متجانسة تحت عمق حوالي 300 متر، حيث تبقى درجة حرارتها وملوحتها ثابتة على مدار العام. ومع ذلك، في العقد الماضي، ارتفعت درجة الحرارة والملوحة لهذه الطبقة بشكل ملحوظ عامًا بعد عام. كما شهدت درجات حرارة السطح أيضًا تغيرات، حيث تم رصد زيادة تزيد عن 1 درجة مئوية منذ الثمانينات. ومن المتوقع أن ترتفع درجات حرارة سطح البحر بمعدل متوسط قدره 2.5 درجة مئوية بحلول نهاية القرن الواحد والعشرين مقارنة بالوضع الحالي.

ويشكل تغير المناخ مخاطر مباشرة وغير مباشرة على الأنشطة البشرية، مثل الإنتاجية الزراعية، والصحة، والبنية التحتية. ويمكن أن يكون الحفاظ على النظم البيئية واستعادتها وسيلة فعالة للحد من الانبعاثات وزيادة حجم المكامن الطبيعية للكربون، في حين تدعم التكيف المعتمد على النظم البيئية. وبينما تركز معظم الجهود على الغابات الطبيعية أو زراعة الغابات، إلا أن النظم البيئية الأخرى مثل غطاء الأعشاب البحرية (بوزيدونيا)، والمناطق الرطبة، والمراعي، والنظم البيئية الزراعية تلعب أيضًا دورًا هامًا في التخفيف من آثار تغير المناخ، كما تساهم في التكيف. كما توجد إمكانات كبيرة لتطبيق نهج يعتمد على النظم البيئية لتحقيق كل من التخفيف والتكيف معًا، مع دعم جهود الحفاظ على البيئة وأهداف التنمية المستدامة الأخرى. ومع ذلك، يتطلب ذلك نهجًا أكثر تكاملًا في صنع السياسات وتنفيذها.

أما في جنوب أوروبا، بما في ذلك حوض البحر الأبيض المتوسط، فمن المتوقع أن يحدث تقليص كبير في تنوع النباتات، والطيور، وتجمعات الثدييات، وهو ما لن يتم تعويضه من خلال المكاسب المتوقعة في المناطق ذات العرض الجغرافي أو الارتفاعات العالية، مما يؤدي إلى اتجاه نحو التجانس عبر القارة. النظم البيئية الجبلية والمناطق الرطبة هي الأكثر تهديدًا، ولكن قد تحدث أيضًا تغييرات كبيرة في تكوين الأنواع في الغابات. من المتوقع أن تزداد الأراضي الشجرية بشكل كبير. وبالنسبة للنظم البيئية البحرية، ستؤدي عمليات الاحترار المستمر وتغيرات الملوحة إلى فقدان الأنواع التي تعيش في المياه العميقة والباردة، وستدعم الأنواع الأكثر تكيفًا وانتشارًا، والكثير منها من المحيط الأطلسي.

تشمل الإجراءات التي يمكن أن تتخذها أو تعززها المجتمع المدني الآتي:

- تعزيز إدارة المناطق المحمية الحالية (وتأسيس مناطق جديدة) كملاجئ للأنواع التي تواجه ضغوطًا بسبب تغير المناخ.
- تحسين الترابط بين المناطق المحمية والمواقع الرئيسية الأخرى لتوفير فرص للأنواع للهجرة إلى بيئات أكثر ملاءمة.
- الحفاظ على النظم البيئية واستعادتها للحد من الانبعاثات وزيادة مكامن الكربون.
- عرض الأساليب المعتمدة على النظم البيئية للتكيف، مثل الإدارة المستدامة، والحفاظ على النظم البيئية واستعادتها.

11. تقييم الاستثمارات الحالية في مجال الحفاظ على البيئة

في حوض البحر الأبيض المتوسط، لا تزال جهود الحفاظ على التنوع البيولوجي تعاني من نقص حاد في التمويل، ويرجع ذلك إلى حد كبير نتيجة لتدني الدعم الحكومي لهذا القطاع. وعادة ما تخصص الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في المنطقة موارد مالية غير كافية لحماية البيئة. أنظمة المناطق المحمية (التي تعتبر ركيزة أساسية لجهود الحفاظ) تعاني من نقص في التمويل الهيكلي (مع استثناء جزئي للأردن). أما في العديد من الدول، فيتم الإغفال عن التنوع البيولوجي لصالح التنمية الاقتصادية، التي بدورها لا تأخذ بعين الاعتبار بشكل كامل أهمية التنوع البيولوجي لخدمات النظم البيئية والإمكانات التي يوفرها لسبل العيش المستدامة.

يبدو أن المساعدات الرسمية للتنمية المتعلقة بالتنوع البيولوجي في المنطقة تشهد انخفاضًا تدريجيًا، وذلك تبعًا للأولويات السياسية التي تضعها معظم دول المانحين الثنائيين. في المقابل، يوجه التمويل "البيئي" المتاح غالبًا نحو قضايا المناخ، وهي قضايا هامة بلا شك، لكن لا تدعم بالضرورة أو بشكل غير مباشر الأزمات التي تواجه الطبيعة. ومن الاستثناءات الملحوظة هو المغرب، الذي أطلق خطة طموحة لإصلاح إدارة الغابات والمناطق المحمية بدعم من المجتمع الدولي.

على الرغم من ذلك، يتلقى حوض البحر الأبيض المتوسط اهتمامًا قليلًا من مؤسسات الحفاظ الدولية، التي تميل إلى إعطاء الأولوية لمناطق أخرى، خاصة المناطق الاستوائية. إن تعقيد المنطقة السياسي وعدم الاستقرار يُقللان من جاذبيتها لتلك المؤسسات.

من جهة أخرى، يعتبر القطاع الخاص قليل المشاركة في جهود الحفاظ على التنوع البيولوجي في هذه المنطقة. وعلى الرغم من أن السياحة تلعب دورًا رئيسيًا في الاقتصاد المتوسطي وتعتمد بشكل كبير على الحفاظ على المناظر الطبيعية، إلا أن القطاع يعاني من نقص التنسيق، مما يصعب توجيه الموارد نحو الحفاظ على التنوع البيولوجي. ورغم أن مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR)تبدو واعدة، إلا أنها تظل متفرقة وغير متطورة. من ناحية أخرى، يواجه تمويل الكربون تحديات في حوض البحر الأبيض المتوسط بسبب الغابات الجافة والمتقطعة التي تحتوي على قدرة منخفضة على تخزين الكربون. ومع ذلك، قد توفر مبادرات الكربون الأزرق في النظم البيئية البحرية والساحلية فرص تمويل مستقبلية.

يمكن للمنظمات المجتمعية أن تلعب دورًا حاسمًا في تعزيز تعبئة التمويل من أجل الحفاظ على التنوع البيولوجي. فهي تعمل كوكلاء رئيسيين للحراك، حيث تؤثر على الحكومات الوطنية والمحلية لتخصيص التمويل والموارد اللازمة للمبادرات البيئية. كما تتعاون مع الشركات الخاصة لتعزيز الشراكات التي يمكن أن تدعم جهود الحفاظ على البيئة على المستوى المحلي. علاوة على ذلك، غالبًا ما تكون المنظمات المجتمعية في طليعة ابتكار آليات تمويل المناخ، مما يمكن أن يعزز تمويل الحفاظ من خلال أساليب مبتكرة. وبالتالي، يظل الدعم الدولي للمنظمات المجتمعية المحلية أمرًا بالغ الأهمية لضمان توفير التمويل الكافي للحفاظ على البيئة.

ومع ذلك، فإن تحقيق الاستدامة المالية لهذه المنظمات قد أثبت صعوبته. فعلى الرغم من أن السلطات الوطنية ودون الوطنية نادرًا ما تدعم المنظمات المجتمعية مباشرة، فإن الفرص المتاحة لهذه المنظمات للوصول إلى تمويل المانحين الدوليين قد تقلصت أيضًا بسبب تعقيد الإجراءات المعنية، ولأن معظم التمويل موجه إلى الحكومات.

وبالنظر إلى ذلك، سيتطلب تعبئة الموارد في السنوات القادمة تعزيز التعاون بين جميع المانحين وآليات التمويل في المنطقة لتحقيق أقصى تأثير. بالإضافة إلى ذلك، سيكون هناك حاجة إلى جهد منسق لإقناع منظمات أخرى بالمساهمة في هذا الجهد. وفي الوقت نفسه، تحتاج المنظمات المجتمعية المحلية إلى دعم لتطوير القدرات اللازمة لإعداد مقترحات أكبر من خلال الشراكات، والوصول إلى مصادر تمويل متنوعة، مما يتيح لها معالجة تحديات الحفاظ على البيئة في المنطقة.

12. التركيز الاستثماري لصندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية الحرجة (CEPF)

1.12 الدول المؤهلة

يتاح دعم صندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية الحرجة (CEPF) للعمل البيئي في منطقة الحوض المتوسطي للدول الموقعة على اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD) وأعضاء مجموعة البنك الدولي، باستثناء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وأراضيها والدول المستقلة في منطقة أوروبا المتوسطية مثل أندورا، موناكو، سان مارينو، وغيرها. ومع ذلك، فإن الوضع السياسي والأمني في بعض الدول قد يعيق تقديم المنح الفعالة للمجتمع المدني هناك، على الرغم من أن هذا الوضع قد يتغير خلال السنوات الست القادمة. وفي هذا السياق، يلخص الجدول 1.12 أهلية الدول في الحوض المتوسطي للحصول على دعم صندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية الحرجة اعتبارًا من ديسمبر 2024. سيتركز الصندوق بشكل أساسي على الدول التي استفادت من الاستثمارات السابقة، بينما سيستكشف أيضًا خيارات لتوسيع العمل في كوسوفو، العراق، سوريا وتركيا خلال مرحلة الاستثمار. ومن المهم أن أي توسيع سيكون خاضعًا للموافقة المبدئية من مجلس المانحين للصندوق.

الجدول 12.1: أهلية الدول المشمولة بتحديث الملف البيئي للحصول على دعم صندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية الحرجة(CEPF)

المنطقة الفرعية	الدولة	الأهلية
البلقان	البانيا	مؤهلة
	البوسنة والهرسك	مؤهلة
	كوسوفو	غير مؤهلة في الوقت الحالي، ولم يوقع على اتفاقية التنوع
	جمهورية مقدونيا الشمالية	مؤهلة
	مونتينيغرو (الجبل الأسود)	مؤهلة
الشرق الأوسط	العراق	مؤهلة من الناحية النظرية (مساحة صغيرة مدرجة ضمن نقطة
	الأردن	مؤهلة
	لبنان	مؤهلة
	فلسطين	مؤهلة
	سوريا	غير مؤهلة حاليًا بسبب الوضع السياسي
شمال افريقيا	الجزائر	مؤهلة
	مصر	مؤهلة
	ليبيا	مؤهلة
	المغرب	مؤهلة
	تونس	مؤهلة
ماكارونيسيا	كابو فيردي (جمهورية الرأس الأخضر)	مؤهلة
تركيا	تركيا	مؤهلة ولكن لم يتم منح أي تمويل خلال المراحل السابقة

2.12 المبادئ التوجيهية لإجراءات صندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية الحرجة(CEPF)

استنادًا إلى الدروس المستفادة من مراحل الاستثمار السابقة ومع أخذ تطور مشهد المانحين في الحوض المتوسطي في الاعتبار، يتم تحديد نطاق عمل صندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية الحرجة (CEPF) وفقًا لأربعة مبادئ توجيهية:

دعم تطوير المنظمات المحلية والوطنية في سياق إقليمي

لقد تطور وضع المجتمع المدني في منطقة الحوض المتوسطي في السنوات الأخيرة، حيث أصبح أكثر تنوعًا وتأثيرًا واهتمامًا بالحفاظ على البيئة على المستويين المحلي والسياسي في معظم دول الحوض. ويظهر هذا التطور بشكل خاص في شمال إفريقيا، حيث برز مجتمع مدني جديد في بعض الدول مثل تونس والمغرب وليبيا. ومع ذلك، فإن التحديات ما زالت قائمة، مثل محدودية القدرات الداخلية، وعدم كفاية التمويل، بالإضافة إلى السياسات

التقييدية وفرص التمويل المحدودة في بعض الحالات. هذه العوامل تشكل عوائق أمام قدرة المنظمات المجتمعية على الاستفادة الكاملة من الفرص المتاحة والعمل على معالجة الاحتياجات الأكثر إلحاحًا في مجال الحفاظ على البيئة.

وفي هذا السياق، هناك مبرر واضح لاستمرار صندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية الحرجة (CEPF) في تركيز دعمه على المجتمع المدني المحلي والوطني. يهدف الصندوق إلى تعزيز القدرات التنظيمية للمنظمات الفردية وتشجيع ظهور مجتمع حفظ بيئي قوي في الدول المؤهلة.

من جانب آخر، سيدعم صندوق الشراكة الأنشطة التي تعزز قدرات المجتمع المدني وتؤدي إلى ظهور منظمات فعالة وقوية، بالإضافة إلى تطوير قيادات في مجال الحفاظ على البيئة. وستكون عملية تحديد احتياجات بناء القدرات والتطوير التنظيمي من قبل المستفيدين جزءًا أساسيًا من عملية تقديم المنح الخاصة بالصندوق. كما يلعب فريق التنفيذ الإقليمي (RIT) دورًا مهمًا في دعم المنظمات المجتمعية لتحديد احتياجاتها وأهدافها الخاصة، وتقديم الدعم اللازم لمساعدتها في تحقيق أهدافها التنموية.

الانخراط الاستراتيجي مع القطاع الخاص

من الدروس الأساسية التي تم استخلاصها للتفاعل مع القطاع الخاص ما يلي: البدء على المستوى المحلي مع الشركات التي لها ارتباط بالمجتمع والمنطقة - البحث عن الفرص التي تعزز صورة الصناعة أو العمل التجاري في الوقت ذاته مع تحقيق الفوائد البيئية - جمع البيانات التي توضح للأعمال التجارية الفوائد المالية المرتبطة بالإجراءات البيئية - التفكير بشكل أكثر إبداعًا في إيجاد الفرص للحصول على الدعم العيني من الشركات، (مثل توفير أماكن الاجتماعات أو المساعدة في النقل.. الخ)

بالإضافة إلى ذلك، سيستمر صندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية الحرجة (CEPF) في استكشاف الخيارات الخاصة بالربط مع الشركات العالمية الكبرى من خلال شبكاته الخاصة وشبكات شركائه المانحين والمستفيدين. ومع ذلك، من المتوقع أن يواصل المستفيدون بناء الروابط المحلية على مستوى المشاريع، مما يساهم في تعزيز التنسيق الفعّال والمستدام بين مختلف الفاعلين المحليين.

الاستفادة من الأنشطة المحلية لتحقيق تأثيرات على السياسات

نظرًا لأن معظم المشاريع الممولة من صندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية الحرجة (CEPF) من المتوقع أن تركز على التأثيرات في مواقع محددة والمناظر الطبيعية المحيطة بها، فإن هناك حاجة إلى إجراءات تكاملية لمعالجة القضايا الأوسع المتعلقة بالسياسات والتمويل والبرامج التي تؤثر على تأثير المشروع، فضلاً عن إمكانيات توسيع نطاقه واعتماد الأساليب الناجحة على نطاق أوسع. كما تم مناقشته، كان من الصعب على المستفيدين معالجة هذه القضايا على مستوى المشروع، رغم وجود بعض النجاحات الملحوظة. ومع ذلك، هناك أدوار مهمة لفريق التنفيذ الإقليمي(RIT) ، والشركاء، والمستفيدين في معالجة هذه القضايا الأوسع.

تعميق دور وقيمة المنظمات المجتمعية (CSOs) بشكل عام

يتفاوت مستوى الانفتاح تجاه المنظمات المجتمعية(CSOs) ، كما يعبر عنه من خلال اللوائح الرسمية والمواقف غير الرسمية، بشكل كبير بين دول الحوض المتوسطي (انظر الفصل 8). إن تعزيز قيمة المجتمع المدني في المساهمة في التنمية المستدامة يمكن أن يجعل الحكومات أكثر استجابة لرسائل المنظمات المجتمعية، ويجعل الجمهور أكثر استعدادًا لدعم هذه المنظمات. لدى صندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية الحرجة (CEPF) دور خاص في إبراز كيفية دعم المنظمات المجتمعية للأجندات البيئية والاجتماعية الإيجابية في دول الحوض المتوسطي، بما في ذلك كيف يمكنها مساعدة الحكومات في الوفاء بالالتزامات بموجب الاتفاقيات الدولية، وفي تعبئة المشاركة العامة في البرامج البيئية. وفي الأماكن التي لا يزال فيها شك في دور المنظمات غير الحكومية، من المحتمل أن يكون التأكيد على قدرتها في مساعدة الحكومات في صياغة السياسات وإبلاغ اتخاذ القرارات هو الطريق الأكثر فاعلية لبناء الثقة المتبادلة.

3.12 خلفية التوجهات الاستراتيجية

سيستمر صندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية الحرجة (CEPF) في دعم الأنشطة التي تحسن بشكل مباشر حالة الحفاظ على المواقع ذات الأهمية البيئية العالمية (KBAs) والأماكن الأخرى التي تضم تجمعات هامة من الأنواع المهددة عالميًا. ويعتبر التركيز على المواقع ذات الأولوية أمرًا مهمًا لضمان أن المشاريع تحقق نتائج ملموسة في مجال الحفاظ على البيئة، بناءً على علاقات إيجابية مع مجموعات

أصحاب المصلحة المحددة وترتيبات إدارية مناسبة. ولا يمنع هذا التركيز على المواقع دعم الأعمال التي تتم على نطاق أحواض الأنهار أو الممرات أو العمل السياسي، لكنه يضع أهمية على أن يكون لهذه الأعمال فوائد واضحة في الحفاظ على المواقع ويجب أن تستند إلى الخبرة المكتسبة من العمل على مستوى المواقع.

إن الأنظمة البيئية والأنواع ذات الأولوية للمرحلة الثالثة من استثمار صندوق الشراكة في منطقة الحوض المتوسطي تشمل ما يلي:

الأنظمة البيئية الساحلية والبحرية:

تشمل هذه الأنظمة مجموعة متنوعة من الأنظمة البيئية البحرية، بالإضافة إلى الشواطئ، والمناطق الرطبة، والمصبات، والغابات الساحلية، ومناطق الغاريغ(Garrigue) والمكيس (Maquis). وتعتبر هذه الأنظمة من بين أكثر الأنظمة تهديدًا في المنطقة بسبب الضغط الكبير الناتج عن النمو الاقتصادي وزيادة السكان. كما تم الإقرار بوجود فجوات في الدعم الموجه للحفاظ على البيئة البحرية بشكل عام، بالإضافة إلى نقص في المعرفة والقدرة على التعامل مع القضايا المتعلقة بها في العديد من الدول.

ومن بين جميع جوانب استثمار صندوق الشراكة، فإن الحفاظ على البيئة البحرية يتطلب بشكل خاص درجة عالية من التعاون الإقليمي، وذلك بسبب الترابط الكبير بين المواطن البحرية، مما يوفر تهديدات وفرصًا في ذات الوقت. إن العلاقات المتبادلة فيما يتعلق بالتلوث، والصيد، وتوزيع الأنواع وحركاتها تجعل التعاون أمرًا بالغ الأهمية.

الأنظمة البيئية المائية العذبة:

تم تحديد العديد من الأنواع المهددة ذات الانتشار المحدود أو الفريد محليًا في أنهار وبحيرات وكهوف المنطقة. وعلى الرغم من أن الأنظمة المائية العذبة غالبًا ما تكون ممثلة بشكل غير كافٍ في نظم المحميات، فإنها تواجه تهديدات كبيرة، خاصةً أن الماء العذب يعد المورد البيئي الأكثر أهمية في المنطقة، ومن المتوقع أن يتأثر بشكل كبير نتيجة للتغير المناخي.

المناظر الطبيعية الزراعية والثقافية:

تاريخ المنطقة الفريد للإنسان يعني أن العديد من الأنواع المهددة تعتمد على المواطن التي أنشأها الإنسان، والتي يتم الحفاظ عليها من خلال ممارسات إدارة ثقافية مثل الرعي الواسع والزراعة المستدامة. هذه العلاقة بين الحفاظ على التنوع البيولوجي وصون الأنظمة التقليدية لإدارة الموارد تخلق توافقًا بين الحفاظ على البيئة والأنماط الثقافية المستدامة، وهو ما لا توفره المحميات التقليدية بالضرورة. وتستمر هذه الممارسات الثقافية، خاصة في المناطق الجبلية حيث كانت التغيرات في استخدام الأراضي والصناعية أقل تأثيرًا. إلا أن هذه الأنظمة تواجه ضغوطًا متزايدة عبر المنطقة، مما قد يؤدي إلى تحولات معاكسة. وفي حين تتعرض بعض المناظر الطبيعية لضغوط متزايدة جراء التصعيد الزراعي، وفقدان المواطن، والإفراط في الرعي، قد يواجه البعض الآخر خطر التراجع وفقدان ممارسات الإدارة التي كانت تحافظ عليها. وسيستمر صندوق الشراكة في دعم الممرات البيئية التي شهدت استثمارات سابقة خلال المرحلة الثانية، للاستفادة من الإنجازات السابقة.

الحفاظ على النباتات والمجتمعات النباتية:

تتميز منطقة الحوض المتوسطي بوجود عدد كبير من الأنواع النباتية المتوطنة، مما يجعلها استثنائية من حيث التنوع النباتي ودرجة التهديد التي تواجهها هذه الأنواع. يعتبر مستوى التهديد الذي تتعرض له النباتات، وكذلك قلة الاهتمام الذي يعطى لاحتياجاتها الخاصة في مجال الحفاظ عليها، مبررًا واضحًا لتوجيه اهتمام خاص بهذا القطاع.

لا تزال الموارد الموجهة للمجتمع المعني بالحفاظ على النباتات محدودة، ولا تزال هناك نقص في القدرات وعدد قليل من المنظمات المجتمعية التي تعمل في مجال الحفاظ على النباتات. سيواصل صندوق الشراكة دعم الأبحاث والتدريب لبناء مستويات المعرفة والخبرة، ولكنه يسعى لضمان أن يُستخدم هذا المعرفة لتحفيز الإجراءات اللازمة للحفاظ على عدد أكبر من النباتات والمجتمعات النباتية المهددة، مما يعزز قوة المجتمع النباتي في المنطقة.

13. الاستراتيجية الاستثمارية والبرامجية لصندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية الحرجة (CEPF) للفترة 2025-2030

بينما يتم دعم الإجراءات المتعلقة بالحفاظ على النظم البيئية الثلاثة والنباتات المذكورة أعلاه، سيكون هناك تركيز أكبر على تعزيز القدرات وتطوير المنظمات، بهدف دفع المنظمات الناجحة نحو الاستدامة. ومن خلال هذه الجهود، يسعى صندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية الحرجة (CEPF) إلى تعزيز فعالية المجتمع المدني من خلال تشجيع التواصل والتعاون على المستويين الوطني والإقليمي.

علاوة على ذلك، يهدف الصندوق إلى دعم المشاريع التي تحقق مستوى أعلى من الفعالية في حماية المواقع والأنواع. وقد يشمل ذلك إنشاء مناطق محمية رسمية، خاصة في البيئة البحرية، حيث تم تحديد فجوة في القدرات والموارد المتاحة لإنشاء مناطق بحرية محمية جديدة. ومع ذلك، هناك العديد من الفرص لتحويل المواقع نحو أشكال أخرى من الحماية، مثل (المناطق المجتمعية المحمية) أو "التدابير الفعالة الأخرى للحفاظ(OECMs) "، وذلك للمساهمة في جهود الدول المتوسطية لتحقيق الهدف 3 من الإطار العالمي للتنوع البيولوجي (الهدف 30 x 30) .

وفي هذا السياق، يلخص الجدول 13.1 التوجهات الاستراتيجية والأولويات الاستثمارية التي تشكل استراتيجية استثمارCEPF ، والتي سيتم تفصيلها في الأقسام التالية.

الجدول 13.1: التوجهات الاستراتيجية والأولويات الاستثمارية لصندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية الحرجة (CEPF) في منطقة الحوض المتوسطي، للفترة 2025-2030

\

التوجهات الاستراتيجية	الأولويات الاستثمارية
1. دعم الشراكات المحلية من أجل الحفاظ على التنوع البيولوجي الساحلي المهم عالميًا $ 4,500,000	1.1 دعم مشاركة المجتمع المدني في إدارة المناطق البحرية المحمية واستكشاف الفرص لإنشاء مناطق جديدة
	2.1 تعزيز حماية واستعادة وتحسين إدارة المستنقعات الساحلية، بمشاركة أصحاب المصلحة المحليين
2. تعزيز قيم النظم البيئية للمياه العذبة وتعزيز حمايتها واستعادتها وتحسين إدارتها $ 3,200,000	1.2 توثيق وتعزيز الاعتراف بقيم التنوع البيولوجي للمياه العذبة وخدمات النظام البيئي في مناطق أهمية الحفاظ على الأنواع (KBAs)
	2.2 تعزيز حماية واستعادة وتحسين إدارة المواقع الهامة للتنوع البيولوجي للمياه العذبة، بمشاركة أصحاب المصلحة المحليين
3. تعزيز الممارسات التقليدية لاستخدام الأراضي التي تحافظ على التنوع البيولوجي في الممرات ذات الأولوية $ 3,750,000	1.3 دعم القائمين على الموارد التقليديين لتبني ممارسات إدارة الأراضي التي تحافظ على التنوع البيولوجي في المناظر الطبيعية الجبلية
	2.3 توثيق وتعزيز الممارسات التقليدية لاستخدام الأراضي وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على المساحات بين الحكومات المحلية والوطنية
4. تعزيز مشاركة المختصين في مجال علم النبات لدعم الحفاظ على النباتات المهددة ومجتمعات النباتات $ 2,200,000	1.4 بناء قدرات المختصين في مجال علم النبات لزيادة المعرفة والمهارات والمشاركة في الحفاظ التطبيقي على النباتات المهددة
	2.4 ضمان تنفيذ أفضل لحفظ النباتات في إدارة المناطق المحمية
	3.4 اتخاذ إجراءات مبتكرة لحفظ النباتات المهددة، بالتعاون مع مالكي الأراضي والمستخدمين

التوجهات الاستراتيجية	الأولويات الاستثمارية
	4.4 تحسين جهود الحفظ لأقارب المحاصيل البرية والنباتات الطبية والنباتات البرية الأخرى ذات القيمة الاقتصادية والثقافية
5. تسهيل تطوير مجتمع قوي ومرن من منظمات المجتمع المدني المعنية بالحفاظ على البيئة (CSOs) $ 1,000,000	1.5 تقديم الدعم لمنظمات المجتمع المدني المستهدفة المشاركة في عملية تطوير المؤسسات التنظيمية
	2.5 تعزيز القوة الجماعية وقدرة منظمات المجتمع المدني المعنية بالحفاظ على البيئة على المستويين الوطني والإقليمي
6. تقديم القيادة الاستراتيجية والتنسيق الفعّال للاستثمار في مجال الحفظ من خلال فريق تنفيذي إقليمي $ 2,750,000	1.6 دعم مجموعة واسعة من منظمات المجتمع المدني التي تعمل عبر الحدود المؤسسية والسياسية لتحقيق أهداف الحفظ المشتركة الموضحة في ملف النظام البيئي
إجمالي الميزانية **$ 17,400,000**	

تحت هذه التوجهات الاستراتيجية، هناك عدة أولويات عابرة للحدود، التي سيطلب من المتقدمين أخذها بعين الاعتبار ودمجها في تصاميم مشاريعهم حيثما كان ذلك مناسبًا.

فيما يتعلق بتعزيز القدرات وتطوير المنظمات:

أ. بناء قدرة المجتمع المدني على المساهمة في تنفيذ وتحسين السياسات والتشريعات الوطنية والمحلية. ويشمل ذلك التدريب التطبيقي في مجالات السياسة والمناصرة، والتفاعل مع الحكومة.

ب. بناء قدرات المجتمع المدني على مختلف المستويات، بدءًا من الأفراد وصولاً إلى المنظمات والقطاع ككل. كما أن تعزيز القدرات للمجموعات المجتمعية المحلية والتعاونيات أمر بالغ الأهمية، حيث يتوقع صندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية الحرجة (CEPF) أن تأخذ المشاريع ذلك بعين الاعتبار حيثما كان ذلك مناسبًا، لضمان الاستدامة على المدى الطويل.

ج. يعد تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من الأولويات الأساسية، حيث يلعب النوع الاجتماعي دورًا حاسمًا في قرارات الحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارتها على المستويين المحلي والوطني، فضلاً عن كونه أساسًا لتحقيق العدالة الاجتماعية. ويتوقع الصندوق من المستفيدين دمج هذه القضايا في منظماتهم وأعمالهم وضمان تضمين وجهات نظر النساء في كافة مراحل التخطيط والتنفيذ.

د. دمج الأنشطة التوعوية والتعليمية التي تساهم في تحقيق أهداف المشروع وتعزز التغييرات اللازمة في سلوك المستهلكين والمنتجين.

وفيما يتعلق بحماية المواقع والأنواع:

هـ. مواصلة التركيز بشكل قوي على الحفاظ على إدارة المواقع ذات الأهمية البيئية (KBAs) كأداة أساسية للحفاظ، مع معالجة التهديدات أو التخفيف منها، وتحريكها نحو مستويات حماية أكثر فعالية – سواء عبر المناطق المحمية أو أشكال أخرى من تدابير الحماية. وفي حال كانت المشاريع السابقة قد حققت نجاحًا، سيكون الصندوق مستعدًا لدعم المزيد من العمل في نفس المواقع، بهدف توطيد الإنجازات وتوسيعها.

و. تحسين حالة الأنواع والنظم البيئية المهددة عالميًا في المنطقة. بالإضافة إلى التوجه الاستراتيجي 4، الذي يركز بشكل خاص على النباتات، ويتوقع الصندوق من جميع المشاريع على مستوى المواقع التركيز على احتياجات الأنواع المهددة عالميًا، والعمل على تحسين أعدادها وحالتها حيثما أمكن. وستكون أولويات العمل هي الأنواع المدرجة كأنواع مهددة عالميًا (أي المعرضة للخطر بشدة، أو المهددة، أو المعرضة للخطر) في القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة(IUCN) ، وكذلك الأنواع التي تستوفي معايير الأنواع المهددة عالميًا ولكن لم يتم تقييمها بعد باستخدام منهجية الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة. كما يدعم الصندوق العمل لحماية الأنواع غير المألوفة، خاصة بين النباتات.

ز. ضمان أن جميع البيانات التي تم جمعها من خلال الأبحاث والاستطلاعات يتم إدارتها بشكل جيد وتكون متاحة للجميع، وأن البيانات الحالية

والجديدة تستخدم لإثراء العمل في مجال الحفظ. ويجب أن تخضع جميع الأنواع المستهدفة من مشاريع الصندوق لتقييم القائمة الحمراء (أو إعادة التقييم إذا كان التقييم السابق قد مر عليه أكثر من 10 سنوات) ويراعى أن يتم إدراج في القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة. ويشجع المستفيدون من المنح على تقديم أي أوراق علمية تم إعدادها بدعم من منح الصندوق إلى المجلات المتاحة للجميع.

ح . معالجة التهديدات لمناطق التنوع البيولوجي المهمة (KBAs) من المصدر. في حين تظل مناطق التنوع البيولوجي المهمة (KBAs) الأداة الأساسية لصندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية الحرجة (CEPF) لتحديد أولويات الحفظ على مستوى المواقع، سيتم النظر في المشاريع التي تسعى لمعالجة القضايا الناشئة من خارج حدود هذه المناطق، مثل التهديدات التي تواجه الأراضي الرطبة نتيجة للتأثيرات القادمة من المناطق العليا.

ط . سيأخذ صندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية الحرجة (CEPF) في اعتباره دعم جهود استعادة النظم البيئية المتدهورة داخل وحول مناطق التنوع البيولوجي المهمة(KBAs) ، سواء كانت هذه المناطق ضمن حدود KBAs الحالية أو المحتملة. والهدف هو أن تسهم هذه الاستعادة في تعزيز وظائف هذه المناطق بعد تجديدها. نظرًا لأن مثل هذه الأنشطة قد تكون باهظة التكلفة، سيتم تفضيل المشاريع التي تقدم قيمة جيدة مقابل المال، إما لأن القضية يمكن حلها بسهولة نسبياً، أو لأن ممارسات الاستعادة المتبعة يمكن أن تُظهر نتائج ملموسة مع إمكانية توسيعها من قبل وكالات أو مانحين آخرين.

فيما يتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه:

ي . ضمان أن تأخذ جميع المشاريع في الاعتبار تداعيات تغير المناخ، وأن تساهم، حيثما أمكن، في تعزيز القدرة على التكيف مع المناخ والتكيف معه.

ك . بناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ والتأقلم مع آثاره. ويمكن تصميم (الحلول المعتمدة على الطبيعة) في المشاريع، التي يمكن أن تقدم أيضًا فوائد اجتماعية واقتصادية. يتم مناقشة هذه المسائل بشكل مفصل في الفصل العاشر.

فيما يتعلق بتطوير وإدارة المحفظة:

ل . التعاون مع المنظمات أو الأفراد ذوي المهارات المتنوعة، بما في ذلك أولئك الذين يمتد اختصاصهم إلى ما هو أبعد من الحفاظ على الطبيعة فقط. يشمل ذلك دمج المشاريع الفردية في شبكات محلية أو وطنية أو إقليمية.

م . دمج المشاريع وتعزيز التعاون بين المنظمات، خصوصًا من خلال تشجيع تجمعات من المشاريع (تحت توجيه استراتيجي واحد أو أكثر) التي تعمل في نفس الممرات أو مناطق التنوع البيولوجي المهمة(KBAs)

ن . أخذ الاستدامة على المدى الطويل بعين الاعتبار منذ المراحل الأولى لتصميم المشاريع. يشجع صندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية الحرجة (CEPF)المشاريع التي تهدف إلى البناء على النجاحات والدروس المستفادة من المشاريع التي دعمها في مراحل سابقة من الاستثمار من قبل الصندوق ومانحين آخرين.

س . إشراك القطاع الخاص في المشاريع، حيثما كان ذلك مناسبًا. حيث يولي الصندوق اهتمامًا خاصًا لدعم المشاريع التي تطور مؤسسات أو تعاونيات مملوكة محليًا تدعم الحفاظ على المواقع والمجتمعات المحلية، وكذلك تلك التي تساعد في تحسين الوصول إلى الأسواق وزيادة قيمة هذه المنتجات.

ع . مراقبة تأثير المشاريع، من خلال وضع أسس واضحة وشرح كيفية قياس التقدم. يجب على المشاريع أن تلتزم بالتقارير ونشر الدروس المستفادة من التصميم والتنفيذ والمتابعة للمشاريع.

التوجيه الاستراتيجي 1: دعم الشراكات المحلية للحفاظ على التنوع البيولوجي الساحلي ذي الأهمية العالمية

التركيز الأساسي- المبررات – التأثير

يستهدف هذا التوجيه الاستراتيجي بعضًا من أكثر المواقع والنظم البيئية تعرضًا للتهديد في المنطقة الساخنة، وهي تلك الواقعة في المناطق الساحلية. تتعرض النظم البيئية الساحلية لضغوط متزايدة نتيجة للنمو السكاني والهجرة، بالإضافة إلى زيادة السياحة والتحضر المرتبط بها، فضلاً عن الضغط على الأراضي والموارد المائية (الفصل 9). وتشمل التهديدات المحددة في هذه المناطق الساحلية ما يلي:

1. الاستغلال المفرط المباشر للتنوع البيولوجي، مثل استنزاف الغابات الساحلية - الصيد الجائر- الصيد المكثف للطيور المهاجرة -جمع النباتات، وغيرها.

2. الأضرار المباشرة التي تصيب المواقع نتيجة لتحويل المواطن الساحلية إلى أراضٍ زراعية مكثفة، أو أراضٍ للبناء، أو للسياحة والبنية التحتية، بالإضافة إلى استخراج المعادن واستخدام تقنيات الصيد الضارة.
3. الأنشطة التي تحدث خارج هذه المواقع ولكن لها تأثير كبير عليها، مثل سحب المياه، إلقاء النفايات الصلبة، وتلوث المياه.

واستنادًا إلى الدروس المستفادة من المراحل السابقة، تشمل استراتيجية استثمار CEPF للمرحلة الثالثة التغييرات التالية في التركيز:

- دعم المزيد من العمل في المناطق البحرية ضمن الاختصاصات الوطنية، مع الاعتراف بالتهديدات الكبيرة في هذه المناطق، وأهمية زيادة عدد المناطق البحرية المحمية الجديدة، وكذلك الحاجة إلى بناء المزيد من القدرات بين منظمات المجتمع المدني لتعزيز مشاركتها في جهود الحفاظ.
- توجيه المزيد من الاهتمام إلى الأراضي الرطبة الساحلية، التي تعتبر بيئات غنية بالتنوع البيولوجي وقد شهدت تقليصًا كبيرًا في مساحتها الأصلية وتواجه تهديدات متزايدة في جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط.

تم تصميم الأولويات الاستثمارية تحت هذا التوجيه الاستراتيجي لدعم الشركاء المحليين المشاركين في الأنشطة الإقليمية الأخرى للحفاظ على البيئة، من بينها صندوق البحر الأبيض المتوسط(MedFund) ، التحالف المتوسطي للأراضي الرطبة، شبكة مناطق المحميات البحرية في البحر الأبيض المتوسط (MedPAN) **و** المعهد الإقليمي للاتفاقيات الخاصة بالحيوانات البحري (RAC/SPA) **(الفصل 8).**

التركيز الجغرافي

لا تزال عملية تحديد المناطق ذات التنوع البيولوجي الهام (KBAs) في البيئة البحرية بعيدة عن الاكتمال في حوض البحر الأبيض المتوسط. وفي الوقت الحالي، تعتبر (المناطق البحرية) في الغالب امتدادات لمناطق KBAs تم تقييمها أساسًا بناءً على تنوعها البيولوجي البري أو تركزت حول المناطق البحرية المحمية (MPAs) التي تتوافر لها بيانات. وبالتالي، في الوقت الذي يتم فيه تحديث هذه الصورة، لا يمكن استخدام KBAs كأداة لتحديد الأولويات في الأولوية الاستثمارية 1.1، التي تهدف إلى دعم تحديد وإنشاء مناطق بحرية محمية جديدة. وبالمثل، يتوقع أن تستجيب الأولوية الاستثمارية 1.2 المتعلقة بالمناطق الرطبة الساحلية للتهديدات الناشئة وتدعم الحماية والترميم عند ظهور الفرص، حيث أن تحديد أولويات مسبقة قد يكون غير مجدي نظرًا لندرة وأهمية المناطق الرطبة الساحلية في البحر الأبيض المتوسط على المستوى العالمي.

وسيظل هذا التوجيه الاستراتيجي مفتوحًا لجميع المناطق الساحلية في المنطقة الساخنة التي تستوفي معاييرKBA ، حتى وإن لم يتم الحصول على الاعتراف الرسمي بها بعد. وفي بعض الحالات، إذا لم تكن البيانات متوفرة بعد، ستتركز الأنشطة الأولية على تقييم قيمة التنوع البيولوجي للموقع، كشرط أساسي لاتخاذ المزيد من الإجراءات. سيكون هذا مهمًا بشكل خاص للمواقع المدعومة بموجب الأولوية الاستثمارية 1.2، لضمان أن أي أعمال تتعلق بترويج مناطق بحرية محمية جديدة بدعم من الصندوق تتم في مناطق ذات أهمية عالمية.

قائمة مناطق KBAs الساحلية في البلدان المؤهلة مرفقة في الملحق 2.1 للمعلومات.

الأولوية الاستثمارية 1.1: دعم مشاركة المجتمع المدني في إدارة المناطق البحرية المحمية وتحقيق الفرص لإنشاء مناطق جديدة
تتعرض النظم البيئية الساحلية والبحرية في المنطقة الساخنة، بما في ذلك المناطق المحمية، إلى العديد من الأنشطة مثل الصيد، والزراعة، والصيد الجائر. كما قد يتم استخراج بعض الموارد الأخرى، مثل الرمال والحصى، بالإضافة إلى الأنشطة غير الاستغلالية مثل الأنشطة الترفيهية، التي تؤثر أيضًا على البيئات والمواطن الطبيعية والأنواع.

من هنا، ستركز هذه الأولوية الاستثمارية على التفاوض لتحسين نظم الإدارة من خلال تعزيز التخطيط، ورفع الوعي، وتطبيق القواعد المتفق عليها. وفي نفس الوقت، يجب أن تهدف المشاريع إلى تحسين الوضع البيئي للمواقع التي لم يتم تحديدها بعد كمناطق بحرية محمية. وقد يشمل ذلك السعي نحو تحديد هذه المواقع كمناطق محمية رسميًا أو تبني آليات بديلة، مثل المناطق المجتمعية المحمية أو مناطق الحظر الموسمية/الدائمة. وحيثما كان ذلك ممكنًا، ستعزز هذه الجهود الاستخدام المستدام وقد تقدم ممارسات جديدة تزيد من قيمة المواقع لأصحاب المصلحة المحليين، مما يشجع على تحسين إدارة هذه المناطق.

إن هذا العمل يعتبر مكملاً للمبادرات الإقليمية الأخرى، مثل صندوق البحر الأبيض المتوسط للمناطق المحمية (MedFund)، الذي يدعم التكاليف المتكررة للمناطق البحرية المحمية الحالية، أو الشبكة المتوسطية للمناطق البحرية المحمية (MedPAN)، التي تعزز التواصل والتنسيق بين المناطق البحرية المحمية ومديريها.

وكما ذكر سابقًا، تشمل المواقع المؤهلة لهذه الأولوية الاستثمارية المناطق التي تحتوي على جزء بحري من المناطق المهمة للتنوع البيولوجي (KBAs) في جميع أنحاء المنطقة الساخنة في البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى المواقع التي تستوفي معايير المناطق المهمة للتنوع البيولوجي (KBA)ولكن لم يتم الاعتراف بها رسميًا بعد. وسيتم التركيز بشكل خاص على المواقع التي لا تحظى حاليًا بدعم من المانحين أو المبادرات الدولية الأخرى، بهدف توسيع شبكة المواقع التي تستفيد من العمل المحلي في مجال الحفاظ على البيئة.

الأولوية الاستثمارية 1.2: تعزيز حماية واستعادة وتحسين إدارة الأراضي الرطبة الساحلية بمشاركة أصحاب المصلحة المحليين

بينما تتعرض معظم النظم البيئية الساحلية للتهديد، فإن الأراضي الرطبة الساحلية تشهد أحد أعلى معدلات الفقد بين جميع المواطن البيئية وتتعرض لضغوط متزايدة في جميع المناطق. وغالبًا ما يكون ذلك نتيجة للتطورات البنية التحتية واستخدام الأراضي المرتبط بالسياحة، والزراعة المتوسعة أو التحضر، واستخدام الأراضي لأغراض الأنشطة الترفيهية، أو التحديات الإدارية المرتبطة بتغير المناخ. في بعض الحالات، قد يؤدي الإهمال أو التخلي عن هذه الأراضي إلى تفاقم التأثيرات أو توفير الفرص لاستعادة النظام البيئي. ومع ذلك، فإن قيمة الأراضي الرطبة الساحلية، سواء للطبيعة أو كحلول قائمة على الطبيعة لتنظيم المياه، والتحكم في الفيضانات، أو منع التعرية، لا تزال غير معترف بها بما فيه الكفاية.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تنفيذ الأنشطة في إطار هذه الأولوية الاستثمارية بالتزامن مع الأنشطة تحت الأولوية الاستثمارية 1.1، وقد تشمل جهودًا لتأسيس أو توسيع المناطق المحمية أو التعاون مع الجهات العامة والخاصة لتعزيز جهود الحفاظ على البيئة كجزء من ضمان بيئة طبيعية صحية.

وأخيرا، تم تصميم هذه الأولوية الاستثمارية لدعم مشاركة الشركاء المحليين في المبادرات الإقليمية الأخرى، مثل ميدويت (MedWet) والتحالف المتوسطي للأراضي الرطبة (Mediterranean Alliance for Wetlands) ، لا سيما من خلال توسيع مشاركتهم في مبادرات الإنذار الأحمر (Red Alert)و الضوء الأخضر (Green Light). كما ستدعم المشاريع أيضًا الجهود المبذولة في إطار اتفاقية رامسر (Ramsar Convention) (الفصل 7).

التوجيه الاستراتيجي 2. تعزيز قيمة النظم البيئية للمياه العذبة وتعزيز حمايتها واستعادتها وتحسين إدارتها

التركيز الأساسي- المبررات – التأثير

تشكل الحيوانات والنباتات المهددة بشدة في المنطقة الساخنة نحو ثلث الأنواع المهددة بشدة التي تم تقييمها (الفصل 5). وتوجد هذه الأنواع في مجموعة واسعة من النظم البيئية للمياه العذبة، بما في ذلك الأنهار والبحيرات وكهوف الكارست والأنظمة المائية المؤقتة في الأراضي الجافة. إن الحاجة إلى المياه العذبة للزراعة واستهلاك الإنسان، خاصة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، تعد واحدة من أقوى الأسباب لإدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام. ومع ذلك، فإن النظم البيئية للمياه العذبة في المنطقة الساخنة ممثلة بشكل ضعيف في شبكات المناطق المحمية الوطنية، وهي تحت ضغط من الاستغلال المفرط والتلوث، وتعاني الأنواع التي تعيش فيها من الاستنزاف والتشويش (انظر الفصول 4 و9). علاوة على ذلك، من المحتمل أن يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم هذه المشاكل (انظر الفصل 10).

من المهم أن نلاحظ أن بعض الإجراءات المطلوبة للتعامل مع هذه المشكلات هي على نطاق وطني أو دولي ولا يمكن التصدي لها بشكل فعال من قبل منظمات المجتمع المدني بمفردها. ومع ذلك، أظهرت استثمارات صندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية الحرجة (CEPF) في المرحلتين الأولى والثانية أن منظمات المجتمع المدني يمكن أن تكون فعالة عندما تعمل في مواقع محددة ومع السلطات المعنية، مثل وكالات إدارة المناطق المحمية أو الوكالات المعنية بإدارة أحواض الأنهار أو الحفاظ على موارد المياه. بمجرد الاتفاق على الاستخدام المستدام للموارد المائية، يمكن أن يحدث توافق قوي بين احتياجات التنوع البيولوجي المهدد والتنمية البشرية (مثل توفير كميات كافية من المياه النظيفة).

واستجابة للدروس المستفادة من المراحل السابقة، سيستمر التوجه الاستراتيجي للأولوية الاستثمارية 2.1 في معالجة الحاجة إلى تحسين المعرفة حول المواقع المهمة للتنوع البيولوجي للمياه العذبة داخل وحول المناطق المهمة للتنوع البيولوجي(KBAs) ، مع الاستفادة من هذه الفرصة لبناء القدرات في مجال البحث والعمل في الحفاظ على الكائنات المائية العذبة، وهي منطقة تم تحديد فجوات واضحة في القدرات خلال الاستشارات. علاوة على ذلك، ستركز الأولوية الاستثمارية 2.2 على العمل المبني على المواقع، من خلال التعاون مع أصحاب المصلحة المحليين لتخفيف التهديدات التي تواجه المناطق المهمة للتنوع البيولوجي (KBAs) والأنواع المكونة لها. سيهدف هذا التوجه الاستراتيجي إلى تعزيز إدارة النظم البيئية للمياه العذبة، من خلال تحسين وضعها في الحماية حيثما أمكن، ولكن أيضًا من خلال ضمان أن تعطي المناطق المحمية الحالية الأولوية الأكبر للنظم البيئية للمياه العذبة الموجودة داخل حدودها. سيتضمن ذلك السعي للاستفادة من الفرص لاستعادة النظم البيئية المتدهورة داخل أو المرتبطة بالمناطق المهمة للتنوع البيولوجي.

التركيز الجغرافي

في عام 2016، أجرى الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN) تقييمًا للتنوع البيولوجي للمياه العذبة في حوض البحر الأبيض المتوسط (انظر الفصل 3)، مما أسفر عن تحديد مناطق الأولوية لإدارة الحوض في المنطقة. وقد أظهر التقييم أن بعض أجزاء المنطقة الساخنة تتحمل مسؤولية خاصة في الحفاظ على التنوع البيولوجي المهدد للمياه العذبة. في هذا السياق، تقع معظم هذه المناطق في البلدان المؤهلة ضمن ستة ممرات حفظ، والتي ستكون محور تدخلات صندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية الحرجة (CEPF) (الجدول 13.2، الخريطة 13.1). بناءً على ذلك، سيتم اعتبار مناطق التنوع البيولوجي المهمة (KBAs) التي تحتوي على تمثيل كبير للأنظمة البيئية المائية العذبة ضمن هذه الممرات كمواقع أولوية للاستثمار من قبل CEPF في إطار هذا التوجيه الاستراتيجي. كما تم الإشارة إليه سابقًا، يمكن للمشاريع أن تنفذ في الحوض الأوسع خارج حدود مناطق الـKBA، سواء لأن ذلك ضروري للحفاظ على نزاهة وقيمة مناطق الـKBA، أو لأن هناك فرصة لاستعادة مناطق خارج الحدود الحالية. لذلك، يجب على مقترحات المشاريع أن توضح مدى أهمية أي إجراءات في الحوض الأوسع بالنسبة لنزاهة مناطق الـKBA

الجدول 2.13 :الممرات الأولوية للدعم من CEPF ضمن التوجيه الاستراتيجي 2

الممر	الدول المؤهلة	مساحة الممر (كم²)	عدد مناطق (KBA)ذات الأولوية
وادي العاصي وجبال الشام	تركيا*، سوريا*، لبنان، الأردن، فلسطين	38,433	31
جبال الأطلس	المغرب	106,691	21
جبال الريف	المغرب	15,488	9
الأطلس الظهري والأطلس التلي	الجزائر ، تونس	82,633	45
الادرياتيكي الشرقي	البوسنة والهرسك، مونتينيغرو	23,402	14
جنوب غرب البلقان	البانيا، مقدونيا الشمالية، مونتينيغرو، كوسوفو*	37,808	50

***لا توجد استثمارات متوقعة في هذه البلدان في هذا التوجيه الاستراتيجي**

الشكل :1.13خريطة الممرات ذات الأولوية للتوجيهين الاستراتيجيين 2 و 3

ومع ذلك، تظهر تحليلات البيانات أيضًا أن التنوع البيولوجي في المياه العذبة لا يزال غير معروف بشكل جيد في العديد من أجزاء المنطقة الساخنة، مما قد يؤدي إلى تحيز في تحديد الأولويات ويحد من القدرة على اتخاذ إجراءات لحماية البيئة. على الرغم من أن العديد من المشاريع المدعومة من قبل صندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية الحرجة (CEPF) في المرحلة السابقة ساعدت في تقليص هذه الفجوة المعرفية، فإن الاستشارات التي أجريت خلال تحديث ملف النظام البيئي أظهرت أن هذه الحاجة ما زالت قائمة. كما أن التهديدات الناشئة في المواقع المهمة للتنوع البيولوجي في المياه العذبة قد تتطلب إجراءات عاجلة لتوثيق قيمة الأماكن التي لم تعتبر مهددة أو أولوية في السابق. ولذلك، فإن الأولوية الاستثمارية 2.1، المتعلقة بالبحث والتقييم، ستكون مفتوحة للمناطق المهمة للتنوع البيولوجي في المياه العذبة الأخرى في المنطقة بهدف تقليص هذه الفجوة.

الأولوية الاستثمارية 1.2 : توثيق وتعزيز الاعتراف بقيمة التنوع البيولوجي في المياه العذبة وخدمات النظام البيئي في المناطق المهمة للتنوع البيولوجي

لا تزال المعلومات المتعلقة بتوزيع السكان وحالة التهديد للتنوع البيولوجي في المياه العذبة داخل المناطق المهمة للتنوع البيولوجي (KBAs) غير كافية في العديد من الحالات، مما يعيق تحديد المواقع الأكثر حاجة للعمل البيئي أو استخدامها كخط أساس لتقييم التحسينات. بالإضافة إلى ذلك، فإن القيم البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية لخدمات النظام البيئي الناتجة عن أحواض المياه السليمة غير مفهومة بشكل جيد ولا تحظى بتقدير واسع من قبل صناع القرار. سيدعم صندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية الحرجة (CEPF) المستفيدين من جمع هذه المعلومات، ولكن سيشترط أن يكون هذا العمل التحضيري مرتبطًا بشكل واضح بالإجراءات البيئية المستقبلية.

هذا، ويمكن أن تكون الأبحاث المشتركة أساسًا لتعزيز التعاون بين منظمات المجتمع المدني الأخرى، وأصحاب المصلحة المحليين، والهيئات الحكومية، مما يسهم في تطوير علاقات تعاونية تشكل قاعدة للعمل المشترك في الحفاظ على المياه العذبة في المناطق المهمة للتنوع البيولوجي. وفي المواقع العابرة للحدود، يكون من المفيد غالبًا تخطيط هذا العمل بشكل مشترك عبر الحدود الوطنية، والتنسيق الوثيق مع الهيئات الوطنية والدولية المعنية بصنع القرار.

الأولوية الاستثمارية 2.2: تعزيز الجهود لحماية واستعادة وتحسين إدارة المواقع المهمة للتنوع البيولوجي في النظم البيئية للمياه العذبة، بمشاركة أصحاب المصلحة المحليين

من المرجح أن تتمكن منظمات المجتمع المدني المدعومة من منح سيدعم صندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية الحرجة (CEPF) من اتخاذ إجراءات مباشرة للحفاظ على البيئة في المواقع المحددة، حيث يمكن للعمل مع وكالات الإدارة أو أصحاب المصلحة المحليين أن يغير السلوكيات، ويقلل من تأثير التهديدات المحددة، أو يستفيد من الفرص لتعزيز الإدارة والحماية أو الاستعادة. قد تكون هذه التهديدات ناتجة عن بنية تحتية مقترحة، قد تسبب فقدانًا مباشرًا للموائل أو تأثيرات غير مباشرة من خلال تغيرات في أنظمة تدفق المياه وأنماط استخدام الأراضي. كما قد تكون التهديدات أكثر خفية وتراكمية، مثل التلوث، وإزالة الغابات في حوض النهر، أو آثار تغير المناخ.

يمكن للكثير من المشاريع اتباع أجندة استباقية لتحقيق نتائج أفضل للمواقع ذات الأولوية، بدلاً من أن تكون رد فعل تجاه التهديدات الخارجية. قد لا تكون المناطق المهمة للتنوع البيولوجي مهددة مباشرة، لكنها قد تكون متدهورة أو تحتاج إلى تدابير إضافية لتحقيق إمكاناتها في الحفاظ على التنوع البيولوجي وتقديم خدمات النظام البيئي. قد تكون هناك فرص للتحرك نحو إنشاء مناطق محمية رسمية أو غير رسمية إضافية، بما في ذلك المناطق المحمية المجتمعية أو الآليات الأخرى لحفظ الطبيعة، أو لتعزيز العناصر الخاصة بالمياه العذبة في خطط الإدارة داخل المناطق المحمية الحالية. قد توجد أيضًا مواقع ذات أولوية تحتوي على تجمعات مهمة من الأنواع المهددة التي يمكن استعادتها بشكل أكبر من خلال تدابير مستهدفة.

على الرغم من أن المستوى الأنسب للعمل المباشر من قبل منظمات المجتمع المدني هو في المواقع المحددة بوضوح، فإن الترابط بين النظم البيئية للمياه العذبة يجعل من المحتمل أن بعض الإجراءات قد تكون ضرورية أيضًا على مستوى الحوض المائي أو حوض النهر للتعامل مع هذه التهديدات أو الفرص، خاصة في ظل وجود بنية تحتية في المناطق العليا أو القضايا المتعلقة بتحسين جودة المياه (مثل التلوث بالمغذيات، جريان المياه من الزراعة والغابات، التخلص من مياه الصرف الصحي، إلخ)، وحجم المياه وتدفقها، والتأثيرات على المواطن (مثل تعديل مجاري الأنهار، تجفيف الأراضي الرطبة، استخراج الحصى، إلخ). سيتطلب ذلك التأثير على الجهات الحكومية و/أو القطاع الخاص التي لها علاقة أو سلطة للتأثير على هذه القضايا.

التوجيه الاستراتيجي 3: تعزيز الممارسات التقليدية لاستخدام الأراضي التي تحافظ على التنوع البيولوجي في الممرات ذات الأولوية

التركيز الأساسي- المبررات – التأثير

إن تطور التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط قد ارتبط بشكل وثيق بممارسات استخدام الأراضي البشرية على مدار آلاف السنين، مما أدى إلى أن العديد من الأنواع البرية المهددة في هذه المناطق أصبحت تعتمد على المواطن التي يتم الحفاظ عليها بفضل التدخلات البشرية المستمرة في الزراعة، والرعي الموسمي، وحصاد المنتجات البرية (انظر الفصل 4). ومع ذلك، يمكن أن تصبح هذه الأنواع والمواطن مهددة عندما يتم التخلي عن نظام إدارة قائم ويحدث تغيير في الغطاء النباتي، أو عندما تتغير الممارسات التقليدية المستدامة وتؤدي إلى التدهور والتعرية (مثل الرعي الجائر). كما يمكن أن تحدث تهديدات أخرى عندما تحل ممارسات الزراعة المكثفة، بما في ذلك استخدام الري والمبيدات الزراعية، محل الممارسات التقليدية، مما يحرم التنوع البيولوجي البري من الفرصة للتعايش مع الأنظمة الزراعية (انظر الفصل 9).

وفي هذا السياق، سيدعم صندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية الحرجة (CEPF) المنظمات المجتمعية للعمل مع مديري الأراضي المحليين والمشروعات المحلية لاستكشاف طرق مبتكرة للحفاظ على بعض العناصر من ممارسات استخدام الأراضي التقليدية التي تعتبر حيوية لحماية التنوع البيولوجي المهدد. وفي هذا الإطار، سيركز CEPF بشكل رئيسي على النظم البيئية التي كانت فيها إدارة الأراضي الرعوية، بما في ذلك رعي المواشي بشكل موسع، جزءًا أساسيًا من إدارة الأراضي. كما سيدعم CEPF العمل داخل أو في محيط المناطق ذات الأهمية البيئية الرئيسية (KBAs) التي تحتوي على هذه الأنظمة، بالإضافة إلى العمل في الممرات البيئية الأوسع، حيث يمكن إثبات أن دعم هذه الإدارة يسهم في الحفاظ على نزاهة واحدة أو أكثر من هذه المناطق.

في هذا السياق أيضًا، يركز CEPF على المناظر الطبيعية التي يعتبر فيها الرعي عنصرًا أساسيًا في إدارة الأراضي والحفاظ على التنوع البيولوجي، إضافة إلى كونه نشاطًا اقتصاديًا وثقافيًا ذا أهمية كبيرة للمجتمعات المحلية (أولوية الاستثمار 1.3). ومن المتوقع أن تسهم الممارسات المستدامة في إدارة الرعي في الحفاظ على التنوع البيولوجي المهدد، كما أنها ستساعد في الحفاظ على رأس المال الطبيعي الضروري لسبل العيش المحلية من خلال تقليل التعرية والحفاظ على جودة المياه وتوافرها. علاوة على ذلك، تسهم إدارة الرعي المحسنة في حماية واستدامة الغابات المتوسطية التي تهددها قلة التجدد بسبب الرعي الجائر. كما أن الرعي المُدار بشكل جيد يمكن أن يساعد في تقليل حدوث الحرائق البرية، وهو تهديد متزايد نتيجة لتغير المناخ (الفصل 9 والفصل 10).

وتعد المناظر الطبيعية الجبلية هي الأكثر تهديدًا بسبب أنظمة الرعي غير المناسبة في حوض البحر الأبيض المتوسط، مما يبرر اختيار الممرات ذات الأولوية المدرجة في الجدول 13.3. إن الحفاظ على هذه المناظر الطبيعية الجبلية يعد أمرًا ضروريًا لتمكين النباتات والأنواع المرتبطة بها من التكيف والهجرة على طول التدرجات الارتفاعية، متتبعين المواطن الأكثر برودة مع تحول المواطن الأقل ارتفاعًا إلى بيئات غير صالحة للسكن نتيجة لتغير المناخ (الفصل 10).

التركيز الجغرافي

تستمر الممارسات التقليدية في إدارة المناظر الطبيعية الثقافية في مختلف أنحاء المنطقة، وغالبًا ما تكون في أماكن تأثرت بالهجرة، والتهميش، والفقر الريفي. ففي العديد من المناطق الريفية، أدى تطور ممارسات الزراعة إلى تجانس المواطن والأنواع، وهو ما سيكون من الصعب تغييره في المدى القصير. وعلى الرغم من هذه التحديات، ومن أجل زيادة تأثير المشاريع في تقديم الأساليب المبتكرة لإدارة الأراضي التي تدعم الحفاظ على التنوع البيولوجي، سيركز صندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية الحرجة (CEPF) على المشاريع التي لديها إمكانيات لإحداث فرق في الحفاظ على التنوع البيولوجي المهدد عالميًا. وبالتالي، ستفضل المشاريع التي تركز على المناطق ذات الأهمية البيئية الرئيسية (KBAs) والتي تؤثر على الأنواع المهددة، مع إمكانية أن تمتد هذه المشاريع إلى ما وراء الحدود الصارمة لتلك المناطق، لاتباع نهج المناظر الطبيعية مع مراعاة الاتصال البيئي.

وفي هذا الصدد، تم اختيار ستة ممرات حيث لا تزال عناصر من أنظمة الإدارة التقليدية هي الاستخدام الرئيسي للأراضي، والتي تحتوي على نسبة عالية من الأراضي المغطاة بالمناطق ذات الأهمية البيئية الرئيسية، مما يسمح بالحفاظ على الاتصال البيئي على نطاق المناظر الطبيعية (الجدول 13.3، الشكل 13.1). ومن داخل هذه الممرات، ستعطي CEPF الأولوية للمناطق ذات الأهمية البيئية الرئيسية التي تتجاوز ارتفاع 500 متر.

علاوة على ذلك، داخل كل من هذه الممرات، يمكن للمتقدمين اقتراح مواقع تعتمد فيها المحافظة على التنوع البيولوجي داخل أو في محيط واحدة أو أكثر من المناطق ذات الأهمية البيئية الرئيسية على استمرار الممارسات التقليدية. ورغم أن هذه الممارسات قد تتغير، إلا أنه من الممكن التدخل لدعم استمرارها. وفي هذا الإطار، يركز هذا التوجيه الاستراتيجي بشكل رئيسي على المناظر الطبيعية الجبلية للرعي، حيث كانت الممارسة التقليدية تتمثل في إدارة المناظر الطبيعية من خلال الرعي الموسع الذي يحمي قيم التنوع البيولوجي بينما يوفر دخلاً مستدامًا وفرص عمل آمنة.

الجدول 3.13: الممرات ذات الأولوية لدعم CEPF بموجب التوجيه الاستراتيجي 3 وعدد المناطق ذات الأهمية البيئية الرئيسية التي تم تحديدها

الممر	الدول المؤهلة	مساحة الممر (كم²)	عدد مناطق (KBA)ذات الأولوية
وادي العاصي وجبال الشام	تركيا*، سوريا*، لبنان، الأردن، فلسطين	38,433	27
جبال الأطلس	المغرب	106,691	19
جبال الريف	المغرب	15,488	3
الأطلس الظهري والأطلس التلي	الجزائر ، تونس	82,633	34
الادرياتيكي الشرقي	البوسنة والهرسك، مونتينيغرو	23,402	7
جنوب غرب البلقان	ألبانيا، مقدونيا الشمالية، مونتينيغرو، كوسوفو*	37,808	35

***لا توجد استثمارات متوقعة في هذه البلدان في هذا التوجيه الاستراتيجي**

تستند القدرة على التنفيذ إلى عدة عوامل، منها:

- **وجود ضمان للوصول إلى الأرض/الموارد** (أو يمكن تأمينها دون منافسة مع استخدامات أرضية بديلة رئيسية تحظى بدعم اقتصادي وسياسي قوي)، وأن الأفراد أو المجموعات التي تستخدم الموارد بشكل مباشر هم أنفسهم الذين يتخذون قرارات بشأن إدارتها.
- **استمرار وجود المعرفة والمهارات التقليدية لإدارة الموارد** داخل المجتمع.
- **وجود فرصة للتعاون مع جهة من القطاع الخاص** (مثل مشتري أو معالج المنتجات) التي يمكن أن تدعم تسويق المنتجات، أو تشكيل جمعيات أو مشروعات محلية يمكنها تسهيل ذلك.
- **إمكانية تجميع سلسلة من المنح**، على سبيل المثال، حول منطقة ذات أهمية بيئية رئيسية كبيرة أو مجموعة من المناطق ذات الأهمية البيئية الرئيسية، مما يسمح بالتعاون وتبادل الخبرات ضمن سياقات اجتماعية وبيئية مماثلة.

- **وجود مصدر دعم طويل الأجل** يمكن أن يستمر في دعم الأنشطة على المدى الطويل (مثل البرامج المدعومة من الجهات المانحة أو الحكومة، أو مؤسسة مثل وكالة إدارة المناطق المحمية ذات ميزانية مخصصة). مع الاعتراف بأن العمليات المجتمعية التشاركية قد تكون بطيئة، وأن منحة واحدة قد تكون قادرة فقط على بدء العملية.

ويشمل هذا التوجيه الاستراتيجي بعض المناظر الطبيعية الموجودة في المناطق المحمية، حيث لا تزال الممارسات التقليدية الزراعية-الغابية-الرعوية سارية، مثل الفئات الخامسة والسادسة من الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN). وقد تتاح الفرص أمام المنظمات المجتمعية للتعاون مع مدراء المناطق المحمية والمستخدمين المحليين للموارد بهدف إنشاء أنظمة إدارة تعاونية تعزز من إدارة الموارد التقليدية، وذلك كوسيلة للحفاظ على التنوع البيولوجي مع تعزيز سبل العيش المحلية.

أولوية الاستثمار 1.3: دعم القائمين على إدارة الموارد التقليدية لاتباع ممارسات إدارة الأراضي التي تحافظ على التنوع البيولوجي في المناظر الطبيعية الجبلية

يتمثل جوهر هذا التوجيه الاستراتيجي في العمل مع القائمين على إدارة الموارد التقليدية لتمكينهم من تحسين سبل عيشهم من خلال الحفاظ على الممارسات التقليدية الغنية بالتنوع البيولوجي. عبر حوض البحر الأبيض المتوسط، يتضمن ذلك في الغالب إجراءات تتعلق برعي الماشية، الذي حافظ على مجموعة من المواطن المفتوحة لعدة قرون. بالإضافة إلى الحفاظ على هذه المناطق المفتوحة، تتمتع هذه الممارسات أيضًا بعلاقة قوية مع تجديد وإدارة الغابات المتوسطية بشكل جيد، مما يساهم في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها.

وستركز هذه الأولوية الاستثمارية على هذه الممارسات، حيث ستوفر فرصة لاستخلاص الدروس، وترويج السياسات الداعمة، فضلاً عن تطوير مجتمعات الممارسات. وعلى الرغم من أن هذه الممارسات تتغير في كثير من الأحيان لأسباب اجتماعية واقتصادية، فإن الديناميكيات تختلف من منطقة إلى أخرى. في هذا السياق، يمكن أن يكون لكل من تكثيف الرعي أو التخلي عنه تأثير ضار على البيئة. لذا، تكمن الفكرة في ضمان أن مستويات الرعي والممارسات الإدارية متوافقة مع الحفاظ على المواطن القيمة في وحول المناطق ذات الأهمية البيئية الرئيسية .(KBAs) وبالطبع، فإن إدارة الرعي تعد من العناصر الأساسية في هذه المناظر الطبيعية، لكنها أيضًا تتماشى مع ممارسات زراعية أخرى مفيدة لتنوع المواطن والأنواع، وذلك بفضل السمات المتنوعة للمنطقة. علاوة على ذلك، تلعب هذه الممارسات دورًا مهمًا في تنويع مصادر الدخل. بناءً على ذلك، قد تشمل المشاريع أنشطة تهدف إلى الحفاظ على هذه الممارسات الزراعية وتحسينها. النقطة الأساسية هنا هي تمكين مستخدمي الموارد من زيادة دخلهم، من خلال تحسين معالجة وتسويق المنتجات، بما في ذلك عبر الشهادات وتوسيم المنتجات. بالإضافة إلى ذلك، سيتم استكشاف الفرص مثل الدفع مقابل الخدمات البيئية أو الوصول إلى الدعم الحكومي. من جهة أخرى، سيتم الترويج لاستخدام التقنيات والأدوات المبتكرة، طالما أنها تدعم استدامة ممارسات استخدام الأراضي التقليدية.

وفي هذا السياق، يحرص صندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية الحرجة (CEPF) بشكل خاص على دعم المشاريع التي تتمتع بخصائص يمكن توسيع نطاقها وربما تكرارها في أماكن أخرى، بحيث يمكن الاستفادة من الدروس المستفادة من هذا العمل لتوسيع نطاق تأثير الصندوق وانتشاره.

أولوية الاستثمار 2.3: توثيق وتعزيز ممارسات استخدام الأراضي التقليدية والتدابير الفعالة الأخرى للمحافظة القائمة على المناطق بين الحكومات المحلية والوطنية

بينما سيكون مستخدمو الموارد والقائمين عليها هم المستفيدين الرئيسيين من المشاريع في إطار أولوية الاستثمار 1.3، فإنه من المهم أيضًا تعزيز أهمية وأساس ممارسات الاستخدام التقليدي للأراضي الصديقة للتنوع البيولوجي بين مجموعة أوسع من الفاعلين، وتعزيز المبادرات طويلة الأجل للحفاظ على المشاريع الناجحة وتوسيع نطاقها وتكرارها. بالنظر إلى أن صندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية الحرجة (CEPF) لا يمكنه تمويل المشاريع إلا في نسبة صغيرة من هذه الممرات البيئية الكبيرة، فإن هناك حاجة إلى طموح أكبر إذا كانت هذه المناطق ستساهم بشكل ملموس في تحقيق أهداف التنوع البيولوجي ودعم السكان الريفيين الذين يعيشون ويعملون فيها.

وتستهدف أولوية الاستثمار 2.3 تعزيز التعلم والفهم لروابط المحافظة على التنوع البيولوجي والتنمية الريفية على المستويات المحلية والوطنية والدولية. إن الهدف على المدى الطويل هو تشجيع إنشاء برامج دعم وشبكات للحفاظ على هذه المناظر الطبيعية الثقافية. وعلى الصعيد المحلي والفوري، سيشجع صندوق الشراكة (CEPF) المشاريع الناجحة على السعي لتوثيق إنجازاتها من خلال التقدم نحو تخصيص مناسب للأراضي. في حين يمكن أن يكون هذا التخصيص تصنيفًا رسميًا كمحمية طبيعية) الفئات الخامسة أو السادسة من الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة(IUCN)، إلا أنه عادة ما يكون شكلًا من

أشكال التدابير الفعالة للمحافظة القائمة على المناطق(OECM) ، مثل مناطق حماية المجتمع المحلي أو الأنظمة التقليدية المحلية الموجودة في بعض أجزاء المناطق الساخنة.

وعليه، سيتم تشجيع المتقدمين لضمان أن لديهم مجموعة كافية من الخبرات لتنفيذ هذه المشاريع المعقدة. قد تشمل الخيارات تقديم طلبات مشتركة من قبل منظمات الحفظ والتنمية الريفية أو تعيين خبراء تقنيين من التخصصات المناسبة.

التوجيه الاستراتيجي 4: تعزيز مشاركة المجتمع المدني لدعم الحفاظ على النباتات المهددة ومجتمعات النباتات

التركيز الأساسي- المبررات – التأثير

تتمتع منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط بتنوع نباتي استثنائي يشمل العديد من النباتات المستوطنة، ولكنها تعاني أيضًا من فقدان أكثر من 70% من غطائها النباتي الأصلي. ورغم أن النباتات ستستفيد، إلى جانب الأنواع الأخرى، من استثمارات صندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية الحرجة (CEPF) ضمن التوجيهات الاستراتيجية 1 و 2 و 3، فإن مستوى التهديد الذي تواجهه هذه النباتات وغياب الاهتمام الكافي بحاجاتها الخاصة للحفاظ عليها يبرر تخصيص توجيه استراتيجي منفصل يركز على هذه المجموعة. بالإضافة إلى دعم العمل المباشر من أجل الحفاظ على النباتات، ستساهم المشاريع تحت هذا التوجيه الاستراتيجي أيضًا في الارتقاء بالمعرفة والمهارات في مجال النباتات لدى العلماء والمختصين في الحفاظ على البيئة والقائمين على الأراضي في المنطقة. الهدف هو زيادة نسبة النباتات التي تم تقييمها رسميًا وفقًا لمعايير قائمة الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN) الحمراء.

إن النطاق المحدود والمتطلبات البيئية الخاصة لبعض النباتات المهددة يعني أن الحفاظ عليها يمكن أن يتم بشكل فعال من خلال منظمات المجتمع المدني المحلية التي تعمل على الأرض، وغالبًا بالتعاون مع مديري المناطق المحمية أو أصحاب الأراضي المحليين.

وعلى مدار العقد الماضي، بذل الخبراء في مجال النباتات جهدًا كبيرًا (بتمويل جزئي من قبل CEPF) وتحت إشراف مجموعة التخصصات النباتية التابعة للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN) .وقد أسفر هذا الجهد عن تحديد مجموعة من المناطق النباتية المهمة(IPAs) ، التي تم الاعتراف ببعضها لاحقًا كمناطق ذات أهمية بيئية رئيسية(KBAs) ، كما ساهم في زيادة فهم التهديدات التي تواجه النباتات. ومع ذلك، لا يزال عدد النباتات في حوض البحر الأبيض المتوسط كبيرًا جدًا، حيث تم تقييم حوالي 15% فقط منها وفقًا لمعايير قائمة الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة الحمراء، مما يضاعف احتمالية وجود العديد من الأنواع النباتية المهددة التي لم يتم التعرف عليها بعد على المستويين العالمي والإقليمي.

التركيز الموضوعي

نظرًا لما سبق، يركز هذا التوجيه الاستراتيجي على المواقع التي تضم الأنواع النباتية ذات الأولوية، والتي يتم تعريفها على النحو التالي:

- الأنواع النباتية في فئات التهديد المهددة بالانقراض بشكل حرج(CR) أو المهددة بالانقراض (EN) أو المعرضة للتهديد (VU) في قائمة الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة العالمية.
- الأنواع النباتية التي لم يتم تقييمها بعد في القائمة الحمراء العالمية، ولكنها مدرجة في القوائم الحمراء الإقليمية أو التي قد تندرج تحت فئات (CR)أو (EN) أو (VU) وفقًا لمعايير القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة.
- الأنواع المستوطنة المحدودة المواقع(SRE) ، والتي تشمل :
  - الأنواع التي توجد في موقع واحد فقط (ولا توجد في أي مكان آخر في العالم).
  - الأنواع التي يمتد نطاق وجودها أقل من 100 كيلومتر مربع.
  - الأنواع التي تغطي مساحتها أقل من 10 كيلومتر مربع.

ستعطى الأولوية للمشاريع التي:

- تثبت تركيزها على إحدى الأنواع ذات الأولوية أو أكثر، أو أنها تعالج حاجة ذات أولوية للحفاظ على النباتات (مثل: إجراء مسوحات للنباتات أو المجتمعات النباتية غير المدروسة، أو إجراء تقييمات للسكان للأنواع المهددة المحتملة).

- تثبت أنها ستؤدي بشكل مباشر إلى تنفيذ إجراءات تهدف إلى الحفاظ على الأنواع النباتية ذات الأولوية كما تم تعريفها أعلاه.
- تتضمن، عند الإمكان، عنصرًا أساسيًا لبناء القدرات في مجال الحفاظ على النباتات، سواء للمشاركين في تنفيذ المشروع أو شركائهم المحليين (مثل مستخدمي الموارد المجتمعية أو مسؤولي إدارة المناطق المحمية).
- تسهم مشاريع أخرى، سواء كانت ممولة من قبل CEPF أو جهات أخرى، في العمل على مستوى المواقع أو المناظر الطبيعية، مما يعزز التآزر بين مجتمع الحفاظ على النباتات وبقية الأطراف المعنية بالحفاظ على البيئة.
- تعنى بالحفاظ على المواقع التي تشهد حاجة ماسة للتمويل وتوفر فرصًا ملموسة لتحقيق النجاح في الحفاظ عليها.

أولوية الاستثمار 1.4: بناء قدرات المختصين في علم النبات لزيادة المعرفة والمهارات والمشاركة في الحفاظ التطبيقي على النباتات المهددة

إحدى التحديات الرئيسية في استمرار عملية تحديد الأماكن البيئية الهامة للنباتات، وتقييم حالة الحفظ للنباتات، واتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ عليها، هو العدد المحدود من الأشخاص في المنطقة الذين يمتلكون المهارات في مجال علم النبات الضرورية. سيدعم صندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية الحرجة (CEPF) المشاريع لتي تركز بشكل أساسي على تعزيز المهارات التطبيقية في علم النبات، بما في ذلك المسوحات، والحفاظ في البيئات الطبيعية أو في الخارج، بشرط أن تسهم في حماية أو إعادة إدخال أو تعزيز مجموعات الأنواع المهددة. سيشمل ذلك العمل مع المؤسسات التعليمية التقليدية مثل الحدائق النباتية والجامعات والمعاهد البحثية، بالإضافة إلى تحسين مهارات مجموعات أخرى قادرة على المساهمة في الحفاظ على النباتات، مثل القائمين على إدارة المناطق المحمية، وأعضاء الجمعيات التطوعية، وأصحاب الأراضي. كما يولي صندوق CEPF اهتمامًا خاصًا بزيادة القدرات في البلدان التي تم تحديد فجوات كبيرة فيها من حيث حجم وقدرة الكوادر المتخصصة في النباتات، مثل المغرب، وليبيا، والجزائر، وكابو فيردي.

كما يحرص صندوق CEPF على تعزيز العمل في مجموعات النباتات غير المعروفة بشكل كافٍ، بما في ذلك النباتات بدون أنسجة وعائية، التي لا تحظى حالياً بدراسة وحماية كافيتين.

أولوية الاستثمار 2.4: تحقيق تحسينات في تنفيذ ممارسات حفظ النباتات في المناطق المحمية

غالبًا ما توجد مجموعات النباتات المهددة داخل المناطق المحمية، ولكنها تظل مهددة بسبب عدم معالجة إدارة هذه المناطق (أو غيابها) لاحتياجات الحفظ الخاصة بتلك النباتات. ويعود ذلك جزئيًا إلى نقص المعرفة والمهارات والخبرة بين العاملين في هذا المجال.

أولوية الاستثمار 3.4: اتخاذ إجراءات مبتكرة لحفظ النباتات المهددة، بالتعاون مع مالكي الأراضي ومستخدميها

تعيش العديد من مجموعات النباتات المهددة في المواقع الطبيعية التي يتم إدارتها خارج المناطق المحمية، وهي مهددة على الأرجح نتيجة للتغيرات في أساليب استخدام الأراضي. وتهدف هذه الأولوية إلى حماية هذه المجموعات وخلق الظروف المناسبة لاستعادة أعدادها حيثما كان ذلك ضروريًا. وقد يتطلب ذلك إنشاء منطقة محمية رسمية أو غير رسمية أو التوصل إلى اتفاق مع مالكي الأراضي أو مستخدميها بشأن إجراءات إدارة محددة لتحسين حالة الحفظ للنباتات. قد يشمل ذلك أيضًا التعاون مع الهيئات الحكومية الوطنية أو المحلية والمؤسسات العامة، والملاك الفرديين للأراضي، والمجتمعات المحلية.

أولوية الاستثمار 4.4: تحسين جهود الحفاظ على الأقارب البرية للمحاصيل والنباتات الطبية والنباتات البرية الأخرى ذات القيمة الاقتصادية والثقافية

يتمتع حوض البحر الأبيض المتوسط بتاريخ ثقافي طويل في استخدام مجموعة واسعة من الأنواع النباتية المحلية لأغراض الطهي والاستخدامات الطبية، وفي بعض الحالات، تم تطوير أصناف محلية من الأنواع البرية. وتشمل هذه الأنواع مجموعة متنوعة من الأعشاب والخضروات والفواكه والأشجار. كما أن حوض البحر الأبيض المتوسط غني جدًا بأقارب المحاصيل البرية (CWR) التي تنتمي إلى المنطقة، حيث كشفت الفحوصات الخاصة بالغطاء النباتي في أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط أن حوالي 80% من الأنواع في المنطقة تعود إلى الأقارب البرية للمحاصيل (CWR)، بالإضافة إلى أنواع أخرى ذات قيمة اجتماعية واقتصادية (Kell et al. 2008) . ورغم أن العديد من هذه الأنواع لا تزال منتشرة وتشكل جزءًا من النظام الغذائي التقليدي في المنطقة، فإن البعض الآخر أصبح نادرًا جدًا ومهددًا نتيجة للإفراط في جمعه، بالإضافة إلى فقدان المواطن والتهديدات الأخرى التي تواجه جميع الأنواع النباتية.

هذا، ويعد الحفاظ على أقارب المحاصيل البرية (CWR) أمرًا بالغ الأهمية، خاصةً باعتبارها خزانات جينية يمكن أن تساعد في تحسين مقاومة النباتات المزروعة لتغيرات المناخ والتأثيرات الأخرى الناجمة عن الأنشطة البشرية. وقد عملت العديد من المنظمات الكبيرة، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة (FAO) ومعاهد البحث الزراعي والمراكز البحثية وشبكة مراقبة تجارة الحياة البرية (TRAFFIC) على هذا الموضوع لفترة طويلة، لا سيما في مجالات التقييم، والبحث الجيني، والترويج. ومع ذلك، لا يزال تبني هذا الموضوع من قبل المجتمع المدني المحلي نادرًا، وتظل مشاريع الحفاظ مع المجتمعات المحلية قليلة. وبالتالي، يمكن أن يسهم الحفاظ على أقارب المحاصيل البرية في رفع الوعي بقضايا التغير في استخدام الأراضي وأهمية الحفاظ على التنوع البيولوجي. تهدف هذه الأولوية الاستثمارية إلى تحقيق أعمال حفظ ملموسة على المستوى المحلي وزيادة الوعي بتاريخ هذه الأنواع الثقافي واحتياجاتها في الحفظ، وذلك في سياق القضايا البيئية الأوسع. سيدعم صندوق الشراكة فقط الإجراءات المتعلقة بحفظ الأنواع النباتية ذات الأولوية التي تلبي المعايير المحددة.

التوجيه الاستراتيجي 5: تسهيل تطوير مجتمع قوي ومرن من منظمات المجتمع المدني المعنية بالحفاظ على البيئة

التركيز الأساسي- المبررات – التأثير

يشهد المجتمع المدني البيئي في حوض البحر الأبيض المتوسط نشاطًا متزايدًا، ويؤمن صندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية الحرجة (CEPF) بأن منظمات المجتمع المدني تمثل شركاء أقوياء وموثوقين في تحقيق نتائج مستدامة في مجال الحفاظ على التنوع البيولوجي. ومع ذلك، فإن العديد من هذه المنظمات تواجه تحديات تنظيمية صعبة تحتاج إلى معالجة.

تشمل هذه التحديات الحاجة إلى تعزيز المرونة التنظيمية والاستدامة، وهو ما يتطلب وضع استراتيجية واضحة ورسالة محددة، بالإضافة إلى سياسات وإجراءات تشغيلية سليمة وحوكمة فعّالة. كما يعد تأسيس قاعدة قوية لتأمين التمويل الأساسي، والحفاظ على فريق مستقر وملتزم، وضمان هيكل تنظيمي شفاف وفعّال من الأولويات الأساسية. علاوة على ذلك، توجد فرصة لتعزيز تبادل الخبرات والقيم بين الفرق، مما يسهم في بناء ثقافة موحدة تعزز العمل الجماعي. ومن هذا المنطلق، يعد التركيز على التنمية التنظيمية لهذه المنظمات خطوة أساسية نحو تعزيز قوة المجتمع المدني وضمان قدرته على دعم العمل البيئي بفاعلية واستدامة.

من جهة أخرى، تتجاوز قوة ومرونة المجتمع المدني أيضًا قدرة المنظمات الفردية. إذ تظهر العلوم البيئية أن النظم البيئية تصبح أكثر مرونة وقابلية للتكيف والإنتاجية عندما تتمتع بالتنوع، ويكون فيها مجموعة كاملة من الوظائف والعلاقات البيئية. يمكن موازاة ذلك مع مجتمعات الحفاظ على البيئة، حيث يعتقد صندوق الشراكة (CEPF) أن العمل الجماعي وتعزيز الشبكات والشراكات هو السبيل لتمكين المجتمع المدني من مواجهة تحديات الحفاظ على البيئة بفعالية أكبر.

علاوة على ذلك، في بعض الحالات، يجب أن تتجاوز هذه الجهود الشراكات داخل المجتمع المدني نفسه. في المنطقة، من الضروري بشكل خاص أن تظهر منظمات الحفاظ على البيئة للسلطات دورها الحيوي في تحقيق الأهداف الوطنية والوفاء بالالتزامات الدولية (الفصل 8)، وهو ما يتطلب التنسيق والعمل الجماعي المستمر.

في النهاية، سيعمل هذا التوجيه الاستراتيجي على دعم إجراءات محددة في مسارين: تطوير المنظمات الفردية، وتعزيز العمل الجماعي والشراكات. هذان المساران مترابطان ويخدم كل منهما الآخر؛ إذ أن التعاون والتعلم من التجارب المشتركة يعزز من تطوير المنظمات الفردية، بينما تساهم المنظمات الأقوى بشكل أكبر في الجهود الجماعية.

أولوية الاستثمار 1.5: تقديم الدعم لمنظمات المجتمع المدني المستهدفة في مجال الحفاظ على البيئة التي تشارك في عملية التنمية التنظيمية

نظرًا لأن كل منظمة من منظمات المجتمع المدني (CSO) لها مسار مميز يرتبط بتاريخها والسياق الاجتماعي والسياسي الذي تتطور فيه، فضلاً عن دور أعضائها، فمن الضروري أن يكون الدعم المقدم لهذه المنظمات مخصصًا وفقًا لاحتياجاتها ودوافعها الخاصة. وبالتالي، يتطلب التغيير التنظيمي التزامًا من المنظمة نفسها، وهذا يعد شرطًا أساسيًا للحصول على أي دعم من صندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية الحرجة .(CEPF) قد تكون بعض المنظمات قد وضعت بالفعل أفكارًا واضحة لتحسين قدراتها التنظيمية، بينما قد تكون منظمات أخرى في مرحلة البحث وتحتاج إلى دعم لتحديد القضايا والمجالات التي تحتاج إلى تحسين. وبناءً على ذلك، يجب أن يكون التغيير محكومًا بتوجهات المنظمة نفسها، ولا ينبغي فرضه من قبل صندوق الشراكة. كما يجب أن يكون توقيت الدعم مدروسًا بعناية من قبل المنظمة.

التنسيق المثالي مع صندوق الشراكة سيكون عبر منحة دعوة، والتي تُمنح عادةً للمنظمات الحالية أو السابقة التي تلقت دعمًا من صندوق الشراكة. سيتجسد هذا الالتزام من خلال إجراء تشخيص تنظيمي أولي وإعداد خطة عمل، إذا لم تكن قد أعدتها المنظمة بالفعل.

هذا، وتتيح هذه المرحلة التمهيدية تحديد احتياجات المنظمة المستهدفة وتوفير نقطة مرجعية لبداية الدعم. ويمكن لصندوق الشراكة أو فريق الاستشاري الإقليمي (RIT) أو خبير خارجي أن يتولى دور الوسيط في هذه المرحلة. ستكون خطة العمل بمثابة دليل للعمل، مع إمكانية إضافة أنشطة إضافية مع تقدم العمل.

فيما يتعلق بتنفيذ خطة العمل، يفضل توفير الدعم من خبراء على المدى المتوسط بدلاً من فترات قصيرة جدًا، وذلك لتعزيز الثقة وفهم أفضل لواقع المنظمة، فضلاً عن مراقبة تطبيق الدروس المستفادة أو الإجراءات الجديدة. يمكن أن يتم توفير هذا الدعم إما بالتوازي مع مشروع ميداني مرتبط باتجاه استراتيجي آخر أو بشكل مستقل. قد تقوم المنظمات، بناءً على اتفاق مع صندوق الشراكة، بتوظيف خبراء تنظيميين لمساعدتها في هذا العمل.

ومن خلال هذه الأولوية الاستثمارية، سيحصل المجتمع المدني على دعم فردي لتلبية احتياجات التغيير التنظيمي المحددة مسبقًا. الركائز المستهدفة هي:

1. الاستراتيجية
2. التنظيم
3. التقنية
4. الثقافية (أي ما يشكل هوية المنظمة وما يحفز فريقها).

أولوية الاستثمار 2.5: تعزيز القوة الجماعية والقدرة لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الحفاظ على البيئة على المستويين الوطني والإقليمي

تهدف هذه الأولوية الاستثمارية إلى تعزيز التعاون بين منظمات المجتمع المدني (CSOs) لتشجيع التعلم المتبادل وتعزيز ديناميكيات الشبكات التي تسعى للحفاظ على التنوع البيولوجي.. قد تكون هذه فرصة للمنظمات لتطوير أجندة موحدة للحفاظ على البيئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، أو للتقدم كجماعة نحو تحقيق أهداف مشتركة. على سبيل المثال، قد يمكن هذا التعاون من تعزيز الأهداف المرتبطة باتفاقية التنوع البيولوجي (CBD) وخطط العمل الوطنية لاستراتيجية التنوع البيولوجي(NBSAP) ، أو تعزيز برامج المواقع ذات الأهمية البيئية الرئيسية (KBA) .كما توجد شبكات

حالياً لمنظمات المجتمع المدني في حوض البحر الأبيض المتوسط، التي تهدف إلى تعزيز تبادل الخبرات بين أعضائها، أو التي تركز على قضايا أو مجموعات من الأنواع المهددة، والتي قد يدعمها صندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية الحرجة (CEPF) بهدف توسيع أو تقوية الأنشطة التي يتم تنفيذها من خلال الاتجاهات الاستراتيجية الأخرى.

التوجيه الاستراتيجي 6: تقديم القيادة الاستراتيجية والتنسيق الفعال للاستثمارات في مجال الحفاظ على البيئة من خلال فريق تنفيذي إقليمي

التركيز الأساسي- المبررات – التأثير

في كل نقطة ساخنة تمت الموافقة عليها للاستثمار، يعمل صندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية الحرجة (CEPF) مع فريق تنفيذي إقليمي (RIT) لتحويل الخطط المدرجة في ملف النظام البيئي إلى محفظة من المنح المتكاملة التي تتجاوز آثارها مجموع الأجزاء المكونة لها. سيتكون الفريق التنفيذي الإقليمي من منظمة أو أكثر من منظمات المجتمع المدني النشطة في مجال الحفاظ على البيئة في النقطة الساخنة. سيتم اختيار الفريق بواسطة مجلس المانحين في صندوق الشراكة بناءً على شروط مرجعية معتمدة. سيعمل الفريق بشكل شفاف ومنفتح، متماشيًا مع مهمة صندوق الشراكة وجميع أحكام الدليل التشغيلي للصندوق. علاوة على ذلك، لن تكون المنظمات الأعضاء في الفريق التنفيذي الإقليمي مؤهلة للتقدم بطلبات للحصول على منح أخرى من صندوق الشراكة ضمن نفس النقطة الساخنة. ومع ذلك، ستقبل طلبات المنح من الفروع الرسمية لتلك المنظمات التي لديها مجلس إدارة مستقل، بشرط إجراء مراجعة خارجية إضافية.

على هذا النحو، سيبقى دور الفريق التنفيذي الإقليمي محوريًا في تنفيذ برنامج المنح، حيث سيسعى إلى تجميع وتكامل الخبرات المكتسبة من العمل على مستوى المواقع بهدف تعزيز تكرار الأنشطة وتوسيع نطاقها. علاوة على ذلك، سيعمل الفريق على تحقيق تأثيرات سياسية (انظر الفصل 12) واستدامة (انظر الفصل 15).

أولوية الاستثمار 1.6: دعم قاعدة واسعة من مجموعات المجتمع المدني التي تعمل عبر الحدود المؤسسية والسياسية لتحقيق الأهداف المشتركة للحفاظ على البيئة كما هو موضح في ملف النظام البيئي

سيقدم الفريق التنفيذي الإقليمي (RIT) القيادة الاستراتيجية والمعرفة المحلية لبناء قاعدة واسعة من مجموعات المجتمع المدني التي تعمل عبر الحدود المؤسسية والسياسية لتحقيق الأهداف البيئية المشتركة كما هو موضح في ملف النظام البيئي. سينفذ الفريق مجموعة من الوظائف كما هو موضح في شروط المرجعية، وتشمل:

- العمل كخدمة امتداد لمساعدة مجموعات المجتمع المدني في تصميم وتنفيذ وتكرار الأنشطة البيئية الناجحة.
- مراجعة جميع طلبات المنح وإدارة المراجعات الخارجية مع الخبراء الفنيين واللجان الاستشارية.
- منح المنح الصغيرة ضمن حد معين متفق عليه، واتخاذ القرارات المشتركة مع الأمانة العامة لصندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية الحرجة (CEPF) بشأن جميع الطلبات الأخرى.
- قيادة عملية مراقبة وتقييم المشاريع الفردية باستخدام الأدوات القياسية، والزيارات الميدانية، والاجتماعات مع المستفيدين، ومساعدة الأمانة العامة لصندوق الشراكة في مراقبة وتقييم المحفظة على مستوى المشاريع.
- بناء القدرات المؤسسية للمستفيدين لضمان تنفيذ المشاريع بشكل فعال وكفء.
- التواصل على نطاق واسع حول أهداف صندوق الشراكة، والفرص المتاحة للتقدم للحصول على المنح، والدروس المستفادة، والنتائج المحققة.

سيدعم الفريق التنفيذي الإقليمي بشكل مباشر التطوير الاستراتيجي لمحفظة المنح، وسيساهم بذلك في تحقيق نتائج هامة في مجال الحفاظ على البيئة التي تعود بفوائد على مستوى المحفظة ككل. قد تشمل هذه الأنشطة تسهيل تبادل الخبرات بين المستفيدين وأصحاب المصلحة الآخرين، بالإضافة إلى التعرف على الفرص للاستفادة على مستوى المنحة أو المحفظة. علاوة على ذلك، يمكن أن يتضمن ذلك التعاون مع مانحين آخرين لتنسيق الدعم المقدم إلى منظمات المجتمع المدني ومشروعاتها البيئية.

وتماشيًا مع مجالات الاستثمار الشاملة لصندوق الشراكة، سيكون بناء القدرات والتنمية التنظيمية في قلب دور الفريق التنفيذي الإقليمي، وفقًا للتوجيه الاستراتيجي 5. وسيتولى الفريق التنفيذي الإقليمي مسؤولية ضمان أن يكون لدى الشركاء القدرة المؤسسية والفردية اللازمة لتصميم وتنفيذ مشاريع الحفاظ على البيئة التي تساهم في الاستراتيجية الاستثمارية الشاملة. إلى جانب ذلك، سيكون للفريق دور في التواصل حول تركيز صندوق الشراكة على التنمية التنظيمية، والإعلان عن الفرص المتاحة، ودعم صندوق الشراكة في تحديد المنظمات التي ستتلقى منحًا لتنمية القدرات التنظيمية.

لقد أظهرت الخبرات السابقة أن جهود بناء القدرات أساسية لضمان نجاح المشاريع التي تدمج ضمن استراتيجية أوسع لنقاط ساخنة ورؤية مشتركة للحفاظ على البيئة. وبالتالي، يهدف التركيز المتزايد على التنمية التنظيمية إلى زيادة مرونة واستدامة استثمارات صندوق الشراكة على جميع المستويات.

14. إطار النتائج:

يستخدم إطار النتائج بشكل أساسي مؤشرات CEPF العالمية (GI) لتحديد الأهداف للاستثمار في النقاط الساخنة. كما تم إدخال مؤشرات محفظة إضافية (PI) لتحديد الأهداف ومتابعة التأثيرات المحددة التي لا تغطيها المؤشرات العالمية.

الهدف من المحفظة هو دعم 140 مشروعًا (50 منحة كبيرة، 90 منحة صغيرة) على مدار فترة استثمارية تمتد لست سنوات، لصالح 110 منظمات مجتمع مدني على الأقل، 90% منها من المنظمات المحلية.

الركيزة 1: التنوع البيولوجي

هدفنا: تحسين حالة التنوع البيولوجي العالمي الهام في النظم البيئية الحرجة داخل النقاط الساخنة.

		SD1	SD2	SD3	SD4	**الهدف العام**	**وسائل التحقق**
GI-B1	عدد الأنواع المهددة عالميًا التي تستفيد من إجراءات الحفظ.					**نوعًا 60**	تقارير المستفيدين
GI-B2	عدد الهكتارات من مناطق التنوع البيولوجي الهامة التي تم تحسين إدارتها.	50,000هكتار	100,000هكتار	450,000هكتار		**600,000هكتار**	تقارير المستفيدين
GI-B3	عدد الهكتارات من المناطق المحمية التي تم إنشاؤها و/أو توسيعها.	22,000هكتار	2,000هكتار	3,000هكتار	3,000هكتار	**30,000هكتار**	تقارير المستفيدين، الوثائق الرسمية
GI-B4	عدد الهكتارات من الأراضي الإنتاجية التي شهدت تعزيزًا في إدارة التنوع البيولوجي	70,000هكتار		900,000هكتار		**970,000هكتار**	تقارير المستفيدين
GI-B5	عدد المناطق المحمية التي تم تحسين إدارتها.	12	8	5		**25**	أدوات METTs (أو أدوات مماثلة)
GI-B6	المساحات المحمية من الغابات البرية والمناطق البحرية الساحلية	200هكتار	500هكتار	15,000هكتار		**15,700هكتار**	تقارير المستفيدين

	والمياه العذبة التي تم إدراجها ضمن برامج الاستعادة.						
PI-B1	عدد التهديدات الناشئة التي تم تجنبها للمواقع من خلال مشاركة المنظمات المجتمعية.	5	5			**12**	تقارير المستفيدين
PI-B2	عدد الهكتارات التي هي قيد الحماية (مع الملفات المقدمة إلى السلطات).	30,000هكتار				**30,000هكتار**	تقارير المستفيدين، التقارير التحضيرية المقدمة إلى السلطات
PI-B3	عدد المواقع التي تم تحسين مستوى المعرفة فيها بالتنوع البيولوجي	15	10	10	15	**50**	تقارير المستفيدين
PI-B4	عدد الهكتارات المعترف بها ضمن مناطق الحفاظ الفعالة.(OECM)					20,000هكتار	تقارير المستفيدين
PI-B5	عدد المناطق المحمية التي شهدت تحسينًا في تنفيذ برامج الحفاظ على النباتات ضمن إدارتها.					**15**	تقارير المستفيدين

الركيزة 2: المجتمع المدني

هدفنا :تعزيز قدرة المجتمع المدني ليكون فاعلًا في الحفاظ على البيئة وداعمًا لحماية التنوع البيولوجي العالمي المهم.

GI-CS1	عدد المستفيدين من منح صندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية الحرجة (CEPF)الذين شهدوا تحسنًا في قدراتهم المؤسسية.	80 (80%من المستفيدين المحليين من منح صندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية) الحرجة((CEPF))	أداة مراقبة) CSTT (أو ما يعادلها)
GI-CS2	عدد المستفيدين من منح صندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية الحرجة (CEPF)الذين شهدوا تحسنًا في فهمهم واهتمامهم بقضايا النوع الاجتماعي.	90 (90% من المستفيدين المحليين من منح صندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية)	أداة مراقبةGTT
GI-CS3	عدد الشبكات والشراكات التي تم إنشاؤها و/أو تعزيزها.	15شبكة (من بينها على الأقل 5 شبكات عبر الحدود / إقليمية)	تقارير المستفيدين

PI-CS1	عدد المنظمات المشاركة في عملية تطوير المؤسسات	**40**	تقرير صندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية الحرجة(CEPF)
PI-CS2	عدد المستفيدين من منح صندوق الشراكة لحماية الأنظمة البيئية الحرجة (CEPF)الذين حققوا تقدمًا كبيرًا نحو أهداف تطوير مؤسساتهم الخاصة بنهاية مرحلة الاستثمار.	**20**	استبيان مخصص في منتصف المدة وعند نهاية مرحلة الاستثمار.
PI-CS3	عدد الدول التي تم تعزيز القدرات الجماعية للمنظمات المجتمعية فيها.	**10**	تقييم المجتمع المدني الجماعي

الركيزة 3: تحسين سبل العيش

هدفنا :تحسين سبل عيش الأشخاص الذين يعيشون في النظم البيئية الحرجة ويعتمدون عليها ضمن مناطق النقاط الساخنة.

		SD1	SD2	SD3	SD4	**الهدف العام**	**وسائل التحقق**
GI-HW1	عدد الأشخاص (ذكور/إناث) الذين تلقوا تدريبًا منظمًا.					2,500شخص (على الأقل 50% منهم من الإناث)	تقارير المستفيدين
GI-HW2	عدد الأشخاص (ذكور/إناث) الذين تلقوا فوائد غير نقدية بخلاف التدريب المنظم.	40,000	10,000	100,000		150,000شخص (على الأقل 50% منهم من الإناث)	تقارير المستفيدين
GI-HW3	عدد الأشخاص (ذكور/إناث) الذين تلقوا فوائد نقدية (مثل زيادة الدخل من التوظيف، زيادة الدخل من الأنشطة المعيشية، إلخ).	500		1500		2,000شخص (على الأقل 50% منهم من الإناث)	تقارير المستفيدين
GI-HW4	عدد المشاريع التي تروج للحلول المعتمدة على الطبيعة لمكافحة تغير المناخ.					**50**	تحليل الأمانة العامة لمحفظةCEPF
PI-HW1	عدد المجتمعات التي تتبنى/تحافظ على إدارة الأراضي التقليدية التي تسهم في الحفاظ على التنوع البيولوجي.			30		**30**	تقارير المستفيدين
PI-HW2	عدد العلماء الشباب (ذكور/إناث) الذين تم تدريبهم على الحفاظ على التنوع البيولوجي (ماجستير/دكتوراه).	5	10	5	30	50 (على الأقل 50% منهن من الإناث)	تقارير المستفيدين

الركيزة 4: الشروط المواتية للحفاظ على البيئة

هدفنا: تهيئة الظروف اللازمة لضمان استدامة التنوع البيولوجي العالمي الهام

		SD1	SD2	SD3	SD4	**الهدف العام**	**وسائل التحقق**
GI-EC1	عدد القوانين واللوائح والسياسات التي تحتوي على أحكام لحماية البيئة والتي تم سنها أو تعديلها.		2	2		4	تقارير المستفيدين، الوثائق الرسمية
GI-EC2	عدد الشركات التي تطبق ممارسات تحمي التنوع البيولوجي.	2	3	3	2	10	تقارير المستفيدين
PI-EC1	عدد البلديات المشاركة في الحفاظ على التنوع البيولوجي، كما يظهر من خلال المراسيم البلدية، وإنشاء المحميات البلدية، وغيرها.	5	2	10	10	27	تقارير المستفيدين، الوثائق الرسمية

15. الاستدامة

يتبنى هذا الملف الاستدامة كمبدأ أساسي في استراتيجياته بهدف ضمان استمرارية النظم البيئية الحيوية التي تعتمد عليها الحياة في حوض البحر الأبيض المتوسط على المدى الطويل. من أجل تحقيق هذا الهدف، تستدعي الاستراتيجية الاستثمارية الجديدة التركيز بشكل أكبر على تعزيز دور المجتمع المدني، وتشجيع التعاون بين مختلف الأطراف، وبناء شراكات فاعلة بين استراتيجية صندوق الشراكة والجهات المانحة الأخرى في المنطقة.

في هذا السياق، نهدف إلى تعزيز قدرات المؤسسات، ودعم المشاريع التي توفر حلولًا مستدامة لحماية البيئة، مع تشجيع نشر هذه الحلول عبر مناطق أوسع استنادًا إلى الدروس المستفادة من استثماراتنا السابقة. في المرحلة القادمة، سيعتمد صندوق الشراكة نهجًا منهجيًا في تطوير المنظمات لتعزيز فاعلية المجتمع المدني على المدى الطويل. ومن خلال ذلك، سنعمل مع المستفيدين الذين يرغبون في المشاركة لفهم أهدافهم التنظيمية وتقديم الدعم اللازم لتحقيقها.

وفي إطار هذا التوجه، سيظل تعزيز المجتمع المدني ركيزة أساسية في جميع الاتجاهات الاستراتيجية. نطمح إلى أن تتمكن المنظمات غير الحكومية من التأثير بشكل إيجابي في القرارات السياسية التي تؤثر على الموارد الطبيعية. ومن خلال دمج الحفاظ على التنوع البيولوجي وخدمات النظم البيئية في كافة مراحل اتخاذ القرار وتخطيط التنمية، نسعى إلى تعزيز الاستدامة المؤسسية والمالية لاستثمار صندوق الشراكة في المنطقة.

على الرغم من أن تركيزنا الأساسي يبقى على دعم المجتمع المدني، فإننا نأمل أن يعزز عملنا أيضًا قدرات المؤسسات الحكومية. نحن حريصون على عرض إنجازاتنا والدروس المستفادة من مشاريعنا للسلطات المحلية والوطنية، مما يتيح لها التفكير في كيفية توسيع نطاق النجاحات وتكرارها. يتم ذلك عبر تعزيز الدعم السياسي وتحفيز توفير مزيد من الموارد المالية الحكومية أو المانحة.

CRITICAL ECOSYSTEM
PARTNERSHIP FUND